المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

دليل
لإعداد
الاستعراضات الوطنية الطوعيّة

نسخة 2023

الأمم المتحدة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

الغاية من هذا الدليل والهدف منه

وُضِع هذ الدليل بهدف إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في كلّ بلد، وعرض نتائجها. لا بدّ من قراءته بالتزامن مع مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد أُرفِقت تلك المبادئ بالدليل تحت تسمية الملحق 2.

يأتي هذا الدليل استكمالاً لمبادئ الأمين العام التوجيهية كونه يوفّر معلومات أساسية وعملية حول الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وقد صُمِّم خصيصاً لتزويد كلّ بلد بالقواعد الأساسية المبدئية التي ينطلق منها عند إعداد استعراضاته. لا ندّعي بالطبع شمولية هذه الوثيقة، نظراً لوجود مجموعة واسعة من المراجع الأخرى التي قد تَستمدّ منها البلدان معلومات إضافية عن هذا الموضوع، والبعض منها وارد ذكره في هذا النصّ.

خضعت هذه الوثيقة للتحديث كي تعكس المعلومات والتواريخ المستجدّة.

قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بترجمة هذا الدليل إلى اللغة العربية. وهو من عداد وتحديث: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الإسكوا
ESCWA

تمهيد

إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ 17، التي أقرّتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق استشرافية لسائر الدول وأصحاب المصلحة، كي يعملوا جاهدين على بناء عالمٍ ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحرص على عدم إهمال أحد.

كانت عملية التنفيذ دونها عقبات، إذ اصطدمت الجهود المبذولة بتحديات ناشئة خاصةً عن الأزمات الراهنة المتزامنة. فقد تسبّبت جائحة كوفيد-19 بحرف تلك الجهود عن مسارها أو أعاقت إحراز تقدّم في العديد من أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن تفاقم تداعيات الجائحة في العام المنصرم، بفعل الأزمات التي استجدّت في مجالات الغذاء والطاقة والتمويل والكوارث المناخية الوشيكة جرّاء الصراع الدائر.

من هنا أهمية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومراجعتها بشكل فعّال، لتحسين الإجراءات وتسريع وتيرة التقدّم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمترابطة في هذه الأيام الصعبة. في صلب تلك الجهود، يأتي دور الاستعراضات الوطنية الطوعية، التي توفّر المصدر الأساسي للدروس المستخلَصة وتبادل الخبرات وتسريع عملية التنفيذ.

تمّ تقديم مائة وسبعة وثمانين استعراضاً وطنياً طوعياً في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ العام 2016، ومن المقرّر تقديم 42 استعراضاً إضافياً في العام 2023. ويتناول هذا الدليل المبادئ التوجيهية للأمين العام بشأن تلك الاستعراضات، كاشفاً عن الخبرات المتبادلة لما يزيد عن سبع سنوات في مجال إجراء تلك الاستعراضات وتدعيمها تحت مظلة المنتدى.

يقدّم هذا الدليل معلومات مفيدة عن الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. ويشرح شتّى المراحل التي تمرّ بها هذه العملية، بدءاً بالإعلان عن نيّة تقديم الاستعراض وتنظيمه وإعداده، وما يتّصل به من وُرش عمل تحضيرية، وصولاً إلى عرض نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

إذ نقترب من منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة عام 2030، ندعو البلدان هذا العام إلى أن تحدّد، في إطار استعراضاتها، كيف تنوي سدّ الفجوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030. فتشكّل هذه المعطيات مساهمة قيّمة في الاستعدادات الجارية لقمة أهداف التنمية المستدامة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر 2023.

والاستعراضات، كما يؤكّد المعنيّون مراراً، ليست هي الغاية إنما الوسيلة الكفيلة بتبادل الخبرات وتحديد التحديات وتسريع وتيرة التنفيذ. إنطلاقاً من هذه الرؤوحية، يقدّم الدليل أيضاً مقترحات بشأن الخطوات المقترح اتخاذها في مرحلة ما بعد تقديم الاستعراض. ويتضمّن ملحقين مفيدين، وهما قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض، ومقترح الأمين العام المعدّل بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية.

آمل أن يشكّل هذا الدليل مرجعاً مفيداً للبلدان التي تعتزم إجراء استعراضات وطنية طوعية. سيخضع هذا الدليل لاحقاً للتعديل والتحديث مع اتّساع الخبرة والدراية المكتسبة في عملية الاستعراضات، فضلاً عن المعرفة المعمّقة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، آخذاً بعين الاعتبار أي توجيهات جديدة قد تصدر عن الدول الأعضاء.

السيّد لي جونهوا
وكيل الأمين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات

تمهيد أ

أ. نقطة الانطلاق: كيف ينطلق مسار الاستعراض 1

مقدّمة 1
كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي 4

ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له 6

ج. مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين 12

د. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض 15

توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة 16
إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية 18
تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة 22
عدم إهمال أحد 26
الآليات المؤسسية 27
المسائل الهيكلية 30
الأهداف والمقاصد 30
آليات التنفيذ 32
الملاحق 38

هـ. الرصد والاستعراض 38

و. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية 41

ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 44

ح. بعد تقديم الاستعراض 48

الملحق 1: قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي 50

الملحق 2: مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية 53

أ. نقطة الانطلاق: كيف ينطلق مسار الاستعراض

مقدّمة

تندرج الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن نطاق أعمال المتابعة والاستعراض التي تخضع لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكنّ تلك الاستعراضات التي يحتضنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن تجري، وفق ما نصّت عليه الفقرة 48 من تلك الخطة، على أساس طوعي تحت إشراف الدولة، على أن تشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ينبغي أيضاً أن توفّر منبراً لعقد الشراكات بسُبُل عدة منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة[1].

تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصة سانحةً لتبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلَصة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة عام 2030. وتستمدّ أهميتها من أنها تتّبع آليات مراجعة شاملة وتشاركية وشفافة ومعمّقة على المستويين الوطني والمحلي، وترتكز على أدلة ثابتة، وتخلُص إلى دروس وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بعد مرور سبع سنوات على مسيرة تنفيذ خطة عام 2030، يصلح استخدام الاستعراضات كأداة مفيدة لإبراز التقدّم المُحرَز في هذا المجال وتأثير السياسات والاستراتيجيات المعتمَدة لهذه الغاية. لذا، من الضروري بوجه خاص بالنسبة إلى البلدان التي تقدّم استعراضها للمرة الثانية أو الثالثة أن تبيّن بوضوح التقدّم الذي حققته منذ استعراضها الأول، وأن تبني على الاستعراض الثاني أو الاستعراضات اللاحقة وأن تتناول المجالات التي حدّدتها كتحديات في استعراضها الأول. فهي مدعوّة ألاّ تتناول من جديد المجالات التي كانت قد تناولتها في استعراضها السابق بل أن تركّز على التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة.

[1] تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة رقم 70/1. راجع أيضاً الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 67/290، لمعرفة المزيد عن الاستعراضات والتفويض الممنوح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في هذا المجال.

ينبغي عدم فصل الاستعراضات الوطنية الطوعية عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأنّ الاستعراضات ليست غاية بحدّ ذاتها إنّما وسيلة تتيح للبلدان معاينة وتقييم التقدّم المحرز – وأوجه القصور – في تطبيق الأهداف والمقاصد. يصلح اعتبارها كعامل محفّز على تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، وتعزيز التنسيق وانتهاج مقاربات الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. كذلك، تفيد الاستعراضات في تعزيز آليات الرصد والتقييم للتقدّم المحرز في تنفيذ الخطة، محدِّدةً المجالات التي تستدعي المزيد من الاهتمام. وتُعتبر أيضاً وسيلة فعّالة للتواصل من أجل زيادة الوعي بين أوساط الحكومة والمجتمع حيال تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تتبُّع التقدّم المُحرز على صعيد تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحوٍ يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكلّ أبعادها. أما المبادئ الإرشادية في أعمال المتابعة والاستعراض على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدّة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنيّة على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأشدّ فقراً والأكثر ضعفاً وتخلُّفاً عن سواها[2].

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمرّ لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي[3]، ويلتئم أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. بناءً عليه، سينعقد المنتدى في العام 2023 مرتين، أولهما في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثانية في أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة، تحت عنوان "مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة". في اجتماع المنتدى لعام 2023، المنعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو، سيُصار إلى تقديم 42 استعراضاً وطنياً طوعياً[4]. أمّا اجتماع المنتدى لعام 2023 على المستوى الوزاري فسيُعقَد ما بين 17 و19 تموز/يوليو، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك[5].

---

[2] الفقرة 74 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

[3] قرار الجمعية العامة رقم 70/299.

[4] في رسالة صادرة بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2022، أورد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قائمة البلدان التي تقدّم استعراضاتها في منتدى العام 2023. وتضمّ هذه القائمة بلدين يقدّمان استعراضهما للمرة الأولى، و39 بلداً للمرة الثانية* وبلداً واحداً للمرة الثالثة**. وهذه البلدان هي: البحرين*، بربادوس*، بلجيكا*، البوسنة والهرسك*، بروني دار السلام*، بوركينا فاسو*، كمبوديا*، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى*، شيلي**، جزر القمر*، كرواتيا*، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، الاتحاد الأوروبي، فيجي*، فرنسا*، غيانا*، آيسلندا*، آيرلندا*، الكويت*، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، جزر المالديف*، منغوليا*، عُمان*، بولندا*، البرتغال*، رومانيا*، رواندا*، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية*، سنغافورة*، سلوفاكيا*، الجمهورية العربية السورية*، طاجيكستان*، تيمور - ليشتي*، تركمانستان*، جمهورية تنزانيا المتحدة*، أوزبكستان*، فنزويلا*، فييت نام*، زامبيا*.

[5] راجع رجاءً الفقرة (ز) أدناه.

يعقد المنتدى اجتماعاته بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء، ويتمّ انتخابه لولاية مدتها سنة واحدة. فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يلتئم المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موافقاً بذلك على برنامج عمله الذي يشمل تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. يُذكَر أنّ صاحبة السعادة السيدة لاشيزارا ستيفيا، ممثلة دولة بلغاريا الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ستترأس جلسات الاستعراضات لعام 2023 وذلك بمساعدة نواب الرئاسة الأربعة.

لقد سبق لـ 291 دولة أن أجْرَت استعراضات وطنية طوعية (22 منها عام 2016، و43 عام 2017، و46 عام 2018، و47 عام 2019 و47 عام 2020، و42 عام 2021، و44 عام 2022) وقد بلغ عدد الدول التي قدّمت استعراضاتها 187، 87 منها قدّمت أكثر من استعراض واحد. يُتاح للجميع الاطّلاع على تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل رئيسية، عبر الرابط https://hlpf.un.org/countries. أمّا في العام 2023، فستقدَّم 42 دولة استعراضها.

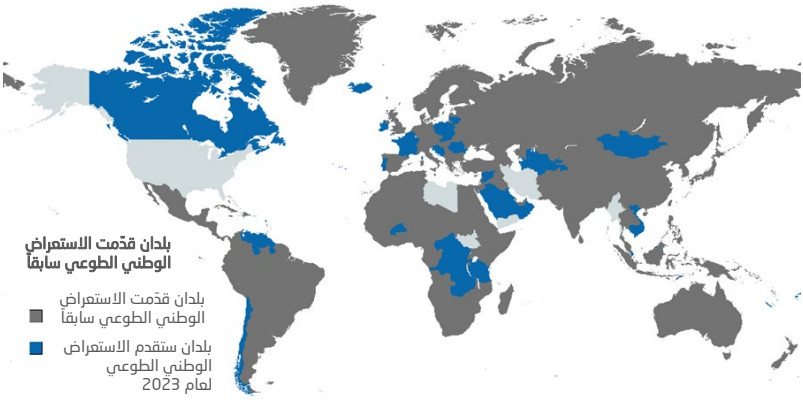

الرسم البياني 1: خريطة تُبرِز توزّع البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية 2016-2023

يشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً استعراضات مواضيعية حول التقدّم المُحرَز باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات[6]. وقد حدّدت الجمعية العامة الموضوع الذي سيكون موضع نقاش في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023، على النحو الآتي: "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات".

[6] الفقرة 85 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

أمّا الأهداف المطروحة للنقاش فهي:

الهدف 6 حول المياه النظيفة والنظافة الصحية، و7 حول الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، و9 حول الصناعة والابتكار والبنى التحتية، و11 حول المدن والمجتمعات المحلية المستدامة و17 حول عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي

بما أنّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدعو لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فيطلب من البلدان بحسب الممارسات المتّبعة أن تُعلِم الرئيس بنيّتها إجراء استعراض، دونما حاجة إلى ملء نموذج أو استمارة تسجيل. بل يتعيّن على كل بلد، فور اتخاذه قراراً بهذا الشأن، أن يبلّغه للرئيس بموجب كتاب يتقدّم به الممثّل الدائم للبلد المعني. للاطّلاع على نموذج عن هذا الكتاب، يُرجى إلقاء نظرة على النموذج المبيّن أدناه في الرسم البياني (2).

بدوره، يُطلِع الرئيس البلدان على مجمل المسائل المتعلقة بالاستعراضات بموجب كتاب يوجّهه إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك. ففي أيلول/سبتمبر 2022، أعلم الرئيس البلدان باكتمال قائمة الاستعراضات لعام 2023، بعد أن بلغ مجموع البلدان التي تعتزم تقديم استعراضاتها في المنتدى 42 بلداً[7]. يمكن الاطّلاع على قائمة البلدان المتطوّعة للمشاركة على مدار السنوات كلها على الموقع الإلكتروني للمنتدى.

[7] راجع الحاشية 4.

سعادة السفير/ة [اسم السفير/ة]،

رئيس/ة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأمم المتحدة

سعادة السفير/ة،

بالإشارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة لـ [عام]، الذي سيُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو [عام]،

وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم 70/1، يشرّفني أن أتقدّم منكم بطلب إدراج [إسم البلد] ضمن قائمة البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستجري في سياق المنتدى لـ [عام].

يعلّق [إسم البلد] أهمية كبيرة على تنفيذ خطة عام 2030، ويتطلّع إلى تبادل خبراته في هذا المجال، بما تنطوي عليه من نجاحات وتحديات ودروس مستخلَصة، مع بلدان أخرى.

أترّقب ردّكم باستلام هذا الكتاب في أقرب وقت ممكن.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع)

الرسم البياني 2: نموذج عن نص كتاب للإعلان عن قرارٍ بإجراء استعراض وطني طوعي

ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له

الاستعراضات الأولى واللاحقة

يمرّ الاستعراض بعدّة مراحل عامة، قد يكون بعضها متزامناً، على النحو الآتي: أعمال التحضير والتنظيم الأولية؛ إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك إشراك أصحاب المصلحة؛ وتقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يتناول الدليل الجوانب الأخيرة في موضع لاحق من النص.

ستطغى الاستعراضات بنسختها الثانية أو الثالثة أكثر فأكثر على الدورات المستقبلية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، إذ من المقرر أن تقدّم 39 دولة الاستعراض الثاني لها ودولة واحدة الاستعراض الثالث لها في منتدى العام 2023. إزاء هذا الواقع، يمكن إتباع التقرير الأول الذي غالباً ما يشكّل تقييماً مبدئياً لعملية تنفيذ خطة عام 2030، بموجز وتحليل للمبادرات والإجراءات المتخذة منذ آخر استعراض؛ ويتناول هذا الموجز الذي يَرِد في التقارير اللاحقة السُبُل المعتمَدة للتغلّب على التحديات التي تعيق التنفيذ، بما فيها التحديات التي ما زالت قائمة، ودراسة معمّقة للممارسات الجيدة التي أقرّها أو اتّبعها البلد والدروس التي استخلصها؛ بالإضافة إلى تحليل المشاكل المستجدة أو الناشئة. قد يتضمّن أيضاً رسم خارطة طريق لمسار التنفيذ مصحوباً بإطار مالي.

أمثلة من البلدان

في أول استعراض وطني طوعي لها في العام 2018، حدّدت **جامايكا** ستة مجالات محورية لتسريع مسيرة التقدّم نحو خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. شملت هذه المجالات تنفيذ الأولويات الوطنية المحدّدة في خطط التنمية الوطنية وأطرها بشكل كامل وفعّال؛ وتعزيز نُظُم الإحصاء الوطني؛ وتحسين إطار الرصد والتقييم؛ واستطلاع الآليات والاستراتيجيات اللازمة للتمويل؛ وتحسين اتّساق السياسات وبناء القدرات؛ ومواصلة التواصل بشأن أهداف التنمية المستدامة. أظهر تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي قدّمته جامايكا في عام 2022 التقدّم المحرز في هذه المجالات الستة منذ صدور التقرير الأول. وقد عرض تقرير الاستعراض الثاني طريقة استجابة حكومة جامايكا لتحديات تقريرها الأول، بالإضافة إلى الإنجازات التي حقّقها البلد في مجالات كالتعليم والمساواة بين الجنسين والحدّ من الفقر والفقر الغذائي، فضلاً عن التحسينات التي طرأت على الأهداف البيئية، كزيادة المناطق المحمية. وأشار التقرير أيضاً إلى التحديات الناجمة عن تأثير جائحة كوفيد-19 سلباً على المؤشرات الرئيسية بالإضافة إلى المشاكل البنيوية الطاغية. سلّط الاستعراض الثاني لجامايكا الضوء على عملية تعزيز الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وتطويعها بما يتناسب مع احتياجات البلد، مسترشدةً برؤية جامايكا لعام 2030، أي خطة التنمية الوطنية للبلاد.

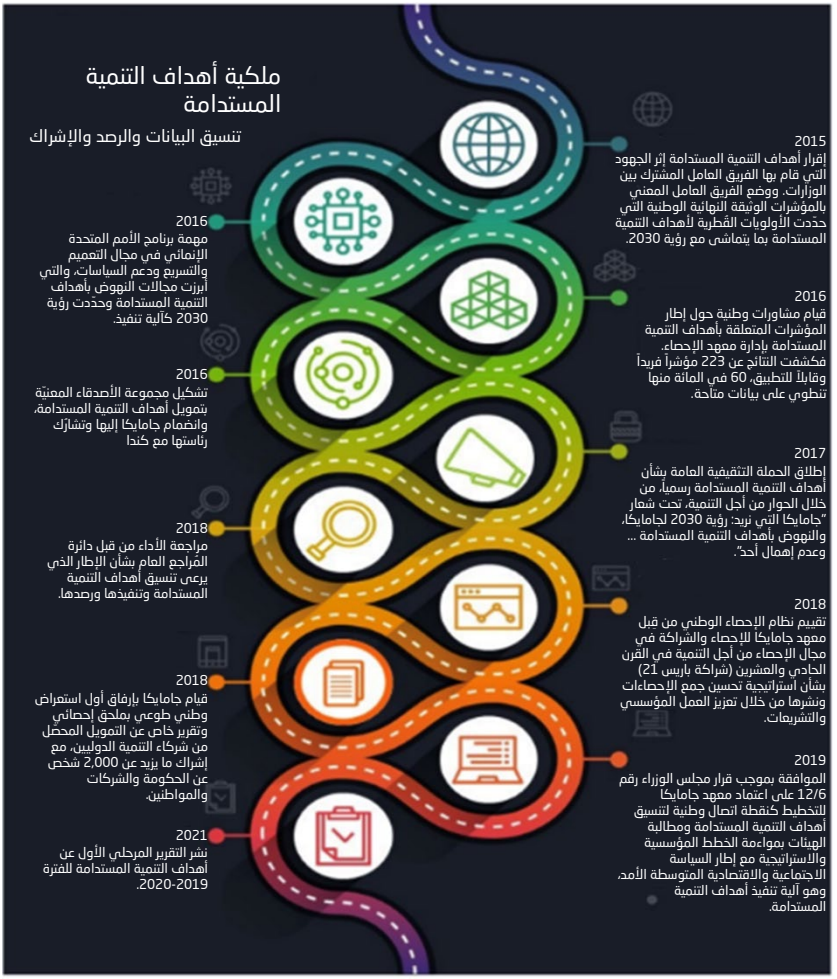

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من جامايكا، 2022.

انطلاقاً من تجربتها في تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، ألمحت غالبية البلدان المشارِكة إلى ضيق الوقت المخصص لتحضير الاستعراض. لذا، يُستحسن إطلاق عملية التحضير للاستعراض بأسرع ما يمكن من خلال اعتماد خطة عمل تشمل النواتج الرئيسية والمُهَل النهائية للتحضيرات الوطنية.

لا بدّ من درس الخطوات التالية عند وضع خطة العمل/خارطة الطريق لأغراض الاستعراض:

- **وضع خطة عمل أو خارطة طريق ذات نواتج رئيسية مراعية للمُهَل الزمنية التي يحدّدها المنتدى.** عند إنجازها، يتمّ تعميمها مع الجداول الزمنية على الشركاء الحكوميين وأصحاب المصلحة. يورِد القسم (و) أدناه المزيد من التفاصيل بشأن الخطة الموضوعة لتسليم الرسائل الرئيسية في 3 أيار/مايو 2023 وتقارير الاستعراضات في 9 حزيران/يونيو 2023. أمّا المواد السمعية والبصرية فيتعيّن تسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 16 حزيران/يونيو 2023.

- **هيكلية التنسيق.** يتعيّن إسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات الحكومية. قد تتمثّل هذه الأخيرة بهيئة أو مؤسسة قائمة أصلاً أو يُتَّخذ تدبير خاص لهذا الغرض، على مثال التعامل مع إدارة أو وكالة رئيسية، أو مجموعة متكاملة مشتركة بين الوزارات، أو مكتب أو لجنة تنسيق. يمكن الاستعانة بفريق استشاري صغير للاضطلاع بمهمة صياغة التقرير، مع ضرورة التعاون مع الوزارات والوكالات والجهات المختصة لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة. وبغية تعزيز مبدأ ملكية البلد لعملية الاستعراض، من المفضل أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية الصياغة من جميع النواحي مع الحرص على إشراك مختلف الأطراف المعنية منذ البداية.

- **الموارد.** ينبغي تقدير التكاليف المترتّبة على إجراء الاستعراض وصياغته، فضلاً عن تحديد مصادر التمويل الممكنة، عند الاقتضاء، دون إغفال التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن تنظيم مشاورات مع أصحاب المصلحة واجتماعاتهم، ورحلات المسؤولين، وإجراء الاستعراض (تحريراً وتصميماً طباعياً وترجمةً)، وإعداد المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك مقاطع الفيديو، تمهيداً لمرحلة العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. لذا، لا بدّ من تخصيص الموارد البشرية والتقنية اللازمة لإعداد الاستعراضات.

- **نطاق الاستعراض الوطني الطوعي.** من الأهمية بمكانٍ أن تبيّن الاستعراضات الوطنية الطوعية كيف أنها جزء من تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، محدِّدةً الخطوات التي يعتزم البلد اتخاذها لتسريع تنفيذ الخطة والأهداف في إطار "عقد من العمل والإنجاز"، الشعار الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر

القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019[8]. ولأنّ الاستعراضات هي مراجعة وطنية، تحثّ المبادئ التوجيهية للأمين العام البلدان على إظهار التقدّم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ضمن تقاريرها. أمّا في الحالات التي تلحظ فيها البلدان وجود أهداف ذات أولوية على المستوى الوطني، فلا شيء يمنعها من التركيز على تلك الأهداف بشكل معمّق. يتعيّن أيضاً أن تُبرِز التقارير موقع البلد من دورة التخطيط الوطنية، ومدى إقدامه على تحديث أو مطابقة استراتيجيته أو خطته الوطنية أو تشريعاته وموازناته وسياساته مع تلك الأهداف، وكيفية إسهام تلك الجهود في مسيرة التنفيذ الوطنية، بما في ذلك التحقق من اتّساق السياسات وترابطها.

- **كذلك يُطلَب من البلدان أن تحدِّد بدقة** أبرز التحديات والصعوبات التي تعترض سبيلها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالإجمال، والسُبُل الكفيلة بإزالة تلك العوائق بحسب توقعاتها، وأن تدرس كيفية إدراج النجاحات والتحديات والدروس المستخلَصة للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030، وتحديد المجالات التي تستوجب الاستحصال على المساعدة.

- **إعادة البناء بشكل أفضل.** من المهم إدراج قسم يتعلّق بأثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وعرض التدابير التي تمّ اتخاذها لتكون مرحلة التعافي أكثر استدامة واخضراراً، وإذا ما أمكن، عرض الوقع الذي تركته هذه التدابير. ومن المفيد أن يرد أيضاً وصفٌ لأثر فيروس كوفيد-19 على إعداد الاستعراض.

- **إعداد المسودة وتجميع المعلومات.** ينبغي وضع موجز أولي والبتّ في حجم الاستعراض، طولاً وتصميماً. وقد اتّضح من التجارب السابقة أنه من المفيد جداً تحديد عدد الصفحات في المراحل الأولى. أمّا في ما يتعلق بجمع الملاحظات والمدخلات، فمن الأجدى إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات. صحيحٌ أنّ المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة تشغل موقعاً هاماً في هذا المجال، لكنها لا تحجب الدور الذي قد تساهم به جهات أخرى، كالأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والفكر.

- **وضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة.** ينبغي تحديد أبرز أصحاب المصلحة، وسُبُل إشراكهم، والنظر في إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية وسواها

[8] الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة الذي أقرّته في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (https://undocs.org/ar/A/RES/74/4).

من الخيارات للاستفادة من مساهماتهم. لهذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سائر القطاعات والمستويات الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان (راجع الرسم البياني 4). لا شكّ أن إسناد مهمّة الاتصال بأصحاب المصلحة إلى منسّق معيّن يسهّل عملية التواصل والمتابعة. لا مانع أيضاً من استحداث هيكلية مؤسسية لآلية إشراك الجهات المتعدّدة، يصلح اعتمادها كأداة لتوسيع المشاركة مستقبلاً في تنفيذ خطة عام 2030.

- **البيانات.** تشكّل إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، ومحدّثة ومصنّفة، ركيزة أساسية لكل استعراض وطني طوعي، ما يؤكّد على ضرورة أن تشمل عملية التخطيط التواصل مع المكاتب الإحصائية الوطنية وسواها من مزوّدي البيانات. هذا فضلاً عن أنّ إدراج ملحق إحصائي في الاستعراض يسمح بتوفير إحصاءات موسّعة عن التقدّم المُحرَز[9]. تجدر الإشارة إلى أنّ مركز الأمم المتحدة للبيانات المفتوحة (UN Open Data Hub) يشكّل مصدراً مفيداً للمعلومات في حال عدم توافر البيانات الوطنية.

- **الاستناد إلى التقارير المتداولة.** يتعيّن الاستعانة بالمنصات والآليات الوطنية التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعملية تحليله. مثالاً على ذلك، نذكر:
  - الأطر الوطنية كخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
  - التقارير المقدّمة للهيئات الدولية[10]، كالاستعراضات الدورية الشاملة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وغيرها من معاهدات واتفاقيات دولية، إلى جانب التقارير الأخرى كالمساهمات المحدّدة وطنياً في ما يتعلّق باتفاق باريس والتقارير المرفوعة بشأن الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف.
  - التقارير المعدّة على المستوى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند توافرها أو انطباقها على واقع الحال.

---

[9] أقرّت الجمعية العامة إطار المؤشرات العالمية في 6 تموز/يوليو 2017. راجع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

[10] راجع: Operational Common Approach Guidance Note on Human Rights and VNRs: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2030/2022-07-01/HRandVNRs_Guidance_Note2022.pdf.

- **تخصيص الوقت.** يتعيّن تحديد آلية ومدة زمنية لتحرير الاستعراض الوطني الطوعي من الناحية التقنية، وكذلك لإخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسية لمراجعة رفيعة المستوى. تسمح هذه المراجعة بطبيعة الحال تضمينه الملاحظات الواردة من داخل الحكومة والجهات المعنية الأخرى. يتعيّن أيضاً عدم إغفال الوقت المطلوب لإنتاج المواد السمعية والبصرية المتمحورة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاستحصال على إذن باستخدامها أثناء تقديم الاستعراض.

الرسم البياني 3: العناصر اللازمة لتنظيم الاستعراض وإعداده

نصائح مفيدة:

- ✓ تتضمّن *المبادئ التوجيهية لدعم التقارير القُطرية حول أهداف التنمية المستدامة* (2017)، التي أعدّتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أدوات ومقترحات لإعداد الاستعراضات على المستوى الوطني، يمكن الاستفادة منها عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية[11]. بالإضافة إلى تلك المبادئ، تتوافر عبر الإنترنت مجموعة أخرى من الموارد لمساعدة البلدان ودعم جهودها في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[12].

[11] متوافرة عبر: https://unsdg.un.org/sites/default/files/Guidelines-to-Support-Country-Reporting-on-SDGs-1.pdf.

[12] راجع مثلاً: https://www.undp.org/publications/undp-support-implementation-sustainable-development-goals#.

- ✓ تُشجّع البلدان على اغتنام الفرص المتاحة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. والأمثلة من البلدان الواردة أدناه هي مستمدّة من الاستعراضات السابقة. لكنّ الخيارات مفتوحة أمام البلدان لاستخدام أيّ استعراضات كمادة مرجعية تستند إليها عند القيام بتحضيراتها الخاصة.
- ✓ توضع أيضاً في متناول البلدان موارد مخصصة لبناء القدرات إذ تنظِّم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورش عمل لسائر الدول المشارِكة في الاستعراض. وتهدف تلك الورش إلى تسهيل التعلُّم من الأقران حول سُبُل التحضير للاستعراض الموسّعة أدناه. كذلك تحظى بمزيدٍ من الدعم لبناء قدراتها من منظومة الأمم المتحدة، بناءً على طلبٍ تتقدّم به إلى وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التماساً لهذا الدعم.

ج. مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين

تنصّ إحدى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة عام 2030 على أن تكون كافة آليات التنفيذ والمتابعة تشاركية وجامعة، فتضمّ على سبيل المثال لا الحصر الحكومة على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان، خاصةً وأنّ المشاركة والمشاورات تنمّي لدى شريحة واسعة من المجتمع شعوراً بملكية هذه الخطة. وقد أدرجت الخطة في صلب اهتماماتها تنشيط الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اعترافاً منها بدور أصحاب المصلحة كشركاء قيّمين في تنفيذ الأهداف وزيادة الوعي العام. وقد سُجّل في عدة بلدان من حول العالم انخراط أصحاب المصلحة بشكل فاعل في مجمل مراحل الخطة، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

لا شكّ أنّ مشاركة أصحاب المصلحة تسهم في تفعيل القرارات، إذ تمنح الفئات المتأثرة بتلك القرارات فرصة التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، وتشجّع الحكومات على تعديل السياسات العامة وفق المقتضيات، وتطبيقها ومراجعتها. ناهيك عن أنّ المشاركة والمشاورات تنمّي أيضاً لدى البلدان شعوراً بملكية خطة عام 2030، وتساهم تالياً في انتهاج مقاربة شاملة لجميع أبناء المجتمع عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. من هنا تدعو خطة عام 2030 أصحاب المصلحة إلى المشاركة بشكل فاعل في مجمل مراحلها، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

يُنصح باعتماد خطة لإشراك أصحاب المصلحة لعدّة أسباب، نذكر منها تحديد الغاية الاستراتيجية من إجراء المشاورات؛ ووضع آلية لتحديد الجهات المطلوب التشاور معها؛ بالإضافة إلى الوسائل والتقنيات والسُبُل المؤاتية للتشاور معها (كورش عمل مباشرة، أو منصات إلكترونية، أو مجموعات نقاشية مركزة، أو تعليقات مدوّنة)؛ وكيفية توثيق مسار المشاورات. لا ضير أيضاً في مختلف المراحل من النظر في كيفية مساعدة تلك الجهات في إعداد تقاريرها وترجمة مساهماتها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي

النهائي، مما يعزز مشاركتها المستمرة في تطبيق خطة عام 2030. قد تشمل المساعي الجارية في هذا المجال التواصل مع الهيئات التشريعية والحكومات المحلية ودون الوطنية والجمهور والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإيضاح سُبُل المشاركة في التحضير للاستعراض وتنفيذ خطة عام 2030. من المفيد أيضاً القيام بجهود إضافية من أجل تحديد الأصوات التي تمثّل الفئات المهمّشة وتمكينها من المشاركة فعلياً في العملية. أما الجهود الرامية إلى نشر التوعية فتشمل مجموعة أنشطة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى اللغات المحلية من باب تبسيطها، وإدراجها ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الآليات والمنصات الموضوعة في متناول أصحاب المصلحة ضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص كي يساهموا في الاستعراضات الوطنية الطوعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- من هي الجهات المتاح لها المشاركة؟ هل يمكن التشاور مع هيئة جامعة أو ثمّة حاجة إلى استحداث آليات تشاورية هادفة في الحالات التي تفتقر إلى هيئات مماثلة أو منتديات متعدّدة الأطراف؟
- ما المزيج المنشود بين خيارات المشاركة شخصياً أو افتراضياً؟
- كيف تأخذ الحكومات بعين الاعتبار آراء سائر أصحاب المصلحة عند وضع مخطط تنفيذ خطة عام 2030؟
- ما هي الشراكات المعقودة، بما فيها تلك المعقودة مع القطاع الخاص، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ من الأجدى البحث عن أمثلة يصلح عرضها كممارسات جيدة.
- كيف يمكن إبراز مساهمات أصحاب المصلحة في تقارير الاستعراضات؟

كجزء من عملية الإعداد، اطلقت وزارة المالية **الدانمركية** حواراً مع الشبكة الدانمركية 2030، وهي الشبكة المشتركة بين الأحزاب البرلمانية في الدنمارك المعنيّة بالجهود الآيلة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان لوزارة المالية أيضاً حوار وثيق مع لجنة 2030، وهي لجنة عيّنتها شبكة 2030 من 24 عضواً يمثلون الجهات الفاعلة الرئيسية في الدانمرك أو يتمتّعون بالمعرفة الخاصة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تدعم لجنة 2030 عمل الشبكة البرلمانية من خلال التغذية الراجعة النقدية والبنّاءة والمعرفة والتحليل؛ وبفضل الحوار المستمر مع وزارة المالية الدانمركية، وفّرت اللجنة المعلومات القيّمة بشأن خطة العمل والتقرير الوطني الطوعي. وكانت مشاركة أصحاب المصلحة جزءاً مهماً من بلورة الاستعراض الوطني الطوعي للدانمرك. بشكل عام، تجري الاجتماعات مع أصحاب المصلحة بشأن خطة عمل الحكومة وتقرير الاستعراض الوطني الطوعي بشكل دوري. وتهدف الاجتماعات إلى توفير المساحة والصوت للجهات الفاعلة ذات الصلة من خارج الحكومة ولتعزيز الحوار والتعاون بشأن التنمية المستدامة بين الحكومة والمجتمع المدني. وقد انعكست مساهمات أصحاب المصلحة في تقرير الدانمرك حول الاستعراض الوطني الطوعي حيث ساهم أصحاب المصلحة بشكل مستقل بتقديم المراجعات ودراسات الحالة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الدانمرك، 2021.

نصائح مفيدة:

- ✓ قامت عدة جهات معنيّة من مختلف البلدان والقطاعات بتنسيق الجهود من أجل إعداد "تقارير تسليط الضوء"، لإبداء وجهة نظرها من عملية تنفيذ خطة عام 2030. فنشأت في عدة بلدان[13] ائتلافات وطنية لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بأهداف التنمية المستدامة، أخذت على عاتقها صياغة تلك التقارير.
- ✓ منذ العام 2016، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، بتطوير دورات تدريبية عبر الإنترنت للمسؤولين الحكوميين المكلّفين بمهمة تعميم أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها. يمكن الاطّلاع على مزيدٍ من المعلومات عبر: https://www.unitar.org/stakeholders-engagement-implementation-sdgs-giving-countries-best-chances-succeed.
- ✓ الندوات التي تنظّمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.

د. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض

تُعرض العناوين التالية بوجه عام وفقاً لأقسام المبادئ التوجيهية المحدَّثة الصادرة عن الأمين العام، المُشار إليها أعلاه[14]، علماً أنّ بعض الخطوات الموصوفة أدناه قد تُنجَز بصورة متزامنة أو متواصلة. توضح تلك المبادئ أنّ كل بلد يحدّد بنفسه نطاق استعراضه، والصيغة التي يودّ اعتمادها لاستعراض النتائج التي توصَّل إليها. لكنه يستخدم العناصر المستعرَضة في المبادئ التوجيهية طوعاً لا مُلزماً كي تساعده على رسم إطار للتحضيرات الجارية للاستعراض الوطني الطوعي وبذلك يزيد من القدرة على مقارنة التقارير.

من المتوقّع أن يُبرِز الاستعراض الخطوات التي اتخذها كلّ بلد لتنفيذ خطة عام 2030، بما فيها الأهداف والمقاصد، مجرياً تقييماً للنتائج التي حقّقها على أرض الواقع. ولأنّ المطلوب هو المزيد من الوضوح في تنفيذ الخطة مع مرور الوقت، يتعيّن على البلد أن يشرح بدقة الخطوات الملموسة والواقعية التي اتخذها للإيفاء بالتزامات الخطة، وأن يدعم الإبلاغ عن التقدّم والتطور في مسيرة التنفيذ بالبيانات وإجراءات الرصد والتقييم.

---

[13] تتوافر أمثلة عن بعض الائتلافات الوطنية لمنظمات أهلية مهتمة بأهداف التنمية المستدامة عبر هذا الرابط: https://sdgtoolkit.org/tool/mapping-national-csos-coalitions-on-sdgs/.

[14] توضح الأمثلة الواردة في هذا القسم الخطوات المتخذة من قِبل البلدان التي سبق أن قدّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. تُضاف إليها أمثلة عن الممارسات السليمة يرِد ذكرها في الاستعراضات بحدّ ذاتها وفي التقارير التحليلية السنوية التي تُعدُّها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الاستعراضات. أما المبادئ التوجيهية فهي مُرفقة بهذا النص تحت تسمية الملحق 2.

إن البلدان مدعوّة في الأقسام الأولى من الاستعراض (البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدمة، ومنهجية التحضير للاستعراض)، إلى تقديم صورة عامة عن ظروفها الخاصة وأهدافها الوطنية العامة ومعلومات عن العملية برمّتها. قد ترتئي أحياناً عرض مثَلَين أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلَصة والتحديات التي تودّ أن تسمع رأي البلدان الأخرى فيها، بالإضافة إلى لمحة موجزة عن استعراضها الوطني الطوعي، بما في ذلك عملية الإعداد وإشراك الحكومات على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها وأصحاب المصلحة المتعدّدين، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم لجهة التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراكات. يمكن أن تتحدّث البلدان أيضاً عن طريقة تفاعل حكوماتها مع طبيعة الأهداف المتكاملة والمترابطة ومبدأ عدم إهمال أحد في مسيرة التنمية، وأن يُطلب منها إدماج المنظور الجنساني في مجمل أقسام التقرير. قد تشير المقدمة أيضاً إلى اتفاقات دولية أخرى، كخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث.

توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة

إنّ توليد الشعور الوطني بملكية أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بفقرة "مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين" المُشار إليها أعلاه. فتعزيز الوعي ونشر المعلومات عن تلك الأهداف بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكومية وأصحاب المصلحة لطالما شكّلا ركيزة أساسية لإرساء بيئة مؤاتية وآليات عمل تشاركية وشاملة، والتي هي شرط أساسي في خطة عام 2030 وتعمل على توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة. فما يساعد في إشاعة هذا الانطباع هو إطلاع كافة أبناء المجتمع على مضامين خطة عام 2030 وإشراكهم بكامل أنشطة تنفيذها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها. من هنا أهمية إخضاع الأهداف والمقاصد لمراجعة وطنية متواصلة، وضمان انخراط جميع أصحاب المصلحة بكل مراحلها، بما فيها مرحلتي الرصد والاستعراض، للحفاظ باستمرار على شعور بملكية تلك الأهداف.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ إشراك الحكومات بشتّى مستوياتها وقطاعاتها (المحلية ودون الوطنية) في تنفيذ خطة عام 2030؟ هل تولّت بنفسها إعداد استعراضاتها المحلية الطوعية؟
- كيف يشارك البرلمان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- ما هي التدابير المتخَذة من أجل إجراء مراجعة شاملة وتشاركية متواصلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ هل تبحث بعض الهيئات كالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في تلك الأهداف، أو تدرجها ضمن نُظُم رصد الأداء وتقييمه؟
- ما هي أنشطة التوعية الهادفة المنفّذة لضمان الوصول إلى الفئات المهمّشة والضعيفة وعدم إهمال أحد؟
- هل يتحدّث تقرير الاستعراض بشكل وافٍ عن الإجراءات المتخَذة على كافة المستويات الحكومية ومن قِبَل سائر أصحاب المصلحة؟

أمثلة من البلدان

في **سورينام**، تولّت كلّ من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية مهمّة رفع مستوى الوعي حول أهداف التنمية المستدامة. ففي الفترة الممتدة بين 2016 و2018، تعاونت الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار حملة التوعية "توطين أهداف التنمية المستدامة". فعقدت جلساتٍ بغرض الإعلام والتوعية مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي وطلاب المدارس والمنظمات غير الحكومية والأهلية في بعض المناطق الحضرية والريفية والداخلية. كما جرى إعداد مواد تثقيفية وإعلامية، واستحداث لعبة ورق بإسم "رباعية أهداف التنمية المستدامة" (SDG quartet) لمساعدة الشباب في التعرّف على الأهداف الـ 17 وفهم معنى كلّ هدف بطريقة مسلية. كذلك تمّ إعداد برنامج سفراء أهداف التنمية المستدامة الشباب في سورينام لزيادة وعي الشباب بأهداف التنمية المستدامة من خلال تبادل النقاش وتنظيم الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي وإحياء المناسبات.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سورينام، 2022.

الرسم البياني 4: خريطة وصفية لأبرز الأطراف الفاعلة الوطنية وأصحاب المصلحة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية

يتوقف التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة على إدراجها ضمن جميع الأطر الوطنية ذات الصلة. من هنا ضرورة أن يحلّل الاستعراض الوطني الطوعي مدى توافق هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، ويتحرّى عن وجود أيّ ثغرات هامة فيها. ويتعيّن على البلدان أن تلحظ بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ تلك الأهداف، فضلاً عن أنها مدعوّة لتحليل أسبابها والسُبُل الكفيلة بالتصدّي لها. كثيرةٌ هي القوانين والنُظُم والسياسات المطلوب دراستها لتقييم مدى توافق البلد مع الأهداف المذكورة بما في ذلك:

- وثيقة الرؤية الوطنية.
- خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية التنمية المستدامة.
- الأطر المالية المتكاملة وما عداها من سياسات نقدية.
- السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية.
- التشريعات.

- خطط التنمية التي تضعها الحكومات المحلية ودون الوطنية؛ فضلاً عن القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

تُعتبر الأدوات على شكل شبكات إحدى وسائل معاينة مدى التطابق بين الأطر الوطنية المعتمَدة وأهداف التنمية المستدامة. وفي ما يلي عرضٌ مبسّط لشبكة مستمَدّة من أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مجال السياسة/ القطاع	الهدف 1: الفقر							الهدف 2: الأمن الغذائي							
	1-1	1-2	1-3	1-4	1-5	1-أ	1-ب	2-1	2-2	2-3	2-4	2-5	2-أ	2-ب	2-ج
الاستراتيجية الصحية	X								X						
السياسة المتعلقة بتنمية قطاع المياه	X				X					X	X				
الاستراتيجية الوطنية للتنوّع البيولوجي				X							X	X	X		
قانون إدارة وسياسة الأراضي	X			X						X	X				
السياسات الوطنية لصغار المالكين	X			X			X		X	X					
برنامج إصلاح النظام القضائي				X			X								
سياسة منع العنف ضدّ المرأة					X										
برنامج نمو الطفولة المبكرة								X	X						
	4	0	0	4	2	0	2	1	3	3	3	1	1	0	0

خطة واحدة (One plan)
تشمل عدة مقاصد

مقصد واحد وارد
(Single target)

الرسم البياني 5: رسم لخريطة السياسات المعتمَدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مأخوذ بتصرّف عن التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حيثما تُسَجَّل ثغرات ونقاط تقارب، يقترح الاستعراض الوطني الطوعي اتخاذ خطوات معيّنة لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية بشكل أفضل. ويشرح بإيجاز التعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة أو يرتئي اعتماد سياسات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الأهداف. قد يتناول البلد تحديداً آليات التنسيق التي يتّبعها صنّاع السياسات من خلال الخطط الوطنية والموازنة والإجراءات المالية والاستثمارية، والتي تساعده في التصدّي بشكل أعمق وأسرع وأكثر طموحاً للتحديات التي يواجهها اقتصاده.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل أجرى البلد تحليلاً للثغرات الموجودة في أطره الوطنية لجهة أهداف التنمية المستدامة؟
- ما الخطوات المتخَذة لإدراج تلك الأهداف ضمن التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وإلى أيّ مدى يمكن إحراز تقدّم في تنفيذ الأهداف من خلال الخطط والاستراتيجيات المعتمَدة؟ هل يتعيّن تحديث هذه الأخيرة أو تعديلها لتنفيذ الأهداف؟
- كيف تمّت مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع أطر السياسات الوطنية؟
- إلى أيّ مدى تمّ إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات الوزارات المختصة وبرامجها؟
- ما هي الحلول والممارسات السليمة المطروحة لضمان اتّساق السياسات وتحديد الفوائد وتقليص المفاضلة إلى أقصى حدّ؟
- ما هي النتائج الرئيسية التي تؤول إليها السياسات المعدّلة أو السياسات والخطط الجديدة الموضوعة قيد التطبيق؟
- ما هي التحديات والصعوبات الرئيسية التي يواجهها البلد عند تنفيذ تلك الأهداف؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المحلية ودون الوطنية لتنفيذ تلك الأهداف؟

أمثلة من البلدان

وضعت **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** خططها من أجل تعزيز تنفيذ خطة عمل التنمية لعام 2030 من خلال خارطة طريق وإشراك واسع النطاق لأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والقطاعي والمحلي (خطة إشراك أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة). وقد ركزت الجمهورية بشكل خاص على وضع إطار عمل شامل لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية ضمن عقد العمل. يركز إطار العمل على مأسسة أدوار خطة إشراك أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة وتشريعها بما يتماشى مع تطوير الجمهورية؛ وعلى توفير الدعم على المستويات الوطني والقطاعي والمناطقي والمحلي لجهة بناء القدرات المرتبطة بالخطة ضمن روحية أهداف التنمية المستدامة؛ ضمان التنسيق السلس الأفقي والعمودي والروابط بين الحكومات المركزية والمحلية وعبرها. أما الهدف، فتوفير منصة للشراكة والتنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية. من جهة أخرى، وضمن متابعة الاستعراض الوطني الطوعي الثاني وبموجب إطار عمل الخطة، حدّدت الدولة بعض الخطوات الرئيسية التالية وطوّرت خططاً للعمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

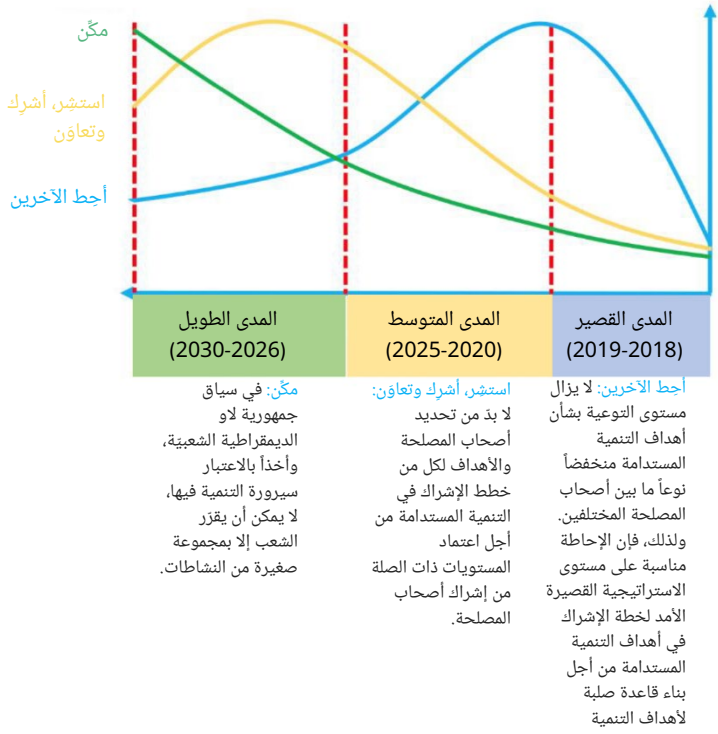

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،2021.

نصيحة مفيدة:

✓ من شأن أداة سياسة التقييم المتكامل السريع، التي استحدثها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد البلدان على معاينة مدى جهوزيتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم هذه الأداة فكرة أولية عن مدى توافق البلد مع خطة عام 2030 من خلال تحليل الثغرات الملحوظة في مقاصد الأهداف. يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء تحليل أشدّ تركيزاً. تتوافر هذه الأداة عبر: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html.

تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

يدلّ مفهوم التكامل في تنفيذ خطة عام 2030 على ضرورة أن تناقش الاستعراضات أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، سواء اتخذت شكل توافق أو تبادل أو تعارض، آخذةً بعين الاعتبار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن شأن فهم تلك الروابط بوضوح أن يتيح بدوره للبلدان التحكّم بها، خصوصاً من خلال التعاون والتنسيق الأمثل بين القطاعات والمؤسسات.

ضمن هذا القسم بالذات، يقدّم الاستعراض الوطني الطوعي نظرة موجزة عن تحليل الروابط القائمة، والترتيبات المؤسسية المقترحة والمتخَذة من أجل وضع سياسات متكاملة، وأمثلة عن السياسات التي تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي أهمّ الروابط الوطنية أو صلة الترابط بين الأهداف والمقاصد المشمولة بالاستعراض؟
- ما هي العقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق التكامل الأمثل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الـ 17؟
- كيف يشارك البلد في النقاشات بحثاً عن حلول ناجعة للمفاضلات المُلزَم بإجرائها؟
- ما هي الإجراءات المتخَذة لضمان تضافر الجهود بين المستويات الحكومية جميعها (أفقياً عبر مختلف القطاعات، وعمودياً من المستوى الوطني إلى المحلي)، في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة؟

- هل مِن أمثلة تُظهِر التأثير الإيجابي للسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً؟

في ما يلي مثال بسيط لإبراز الفوائد الجمّة التي تحققها بعض السياسات/الاستراتيجيات؛ يتناول هذا المثال التحويلات النقدية غير المشروطة المرسَلَة إلى الفتيات في أفريقيا، والتي تسهم في تقليص رقعة الفقر، وإبقاء الفتيات في المدارس، والحدّ من حالات الحمل غير المرغوب فيها في سنّ المراهقة، وتخفيض معدلات نقل فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار الثلثين. وبذلك، يتبيّن أنّ التدخل بدافع توفير "الحماية الاجتماعية" يؤول إلى تحقيق أهداف أخرى كالحدّ من الفقر، فضلاً عن تعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين[15].

يمكن استخدام نموذج أولي لاستطلاع الروابط القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة، على مثال النموذج المبيّن أدناه، والمأخوذ من تقريرٍ **لغانا** حول الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019.

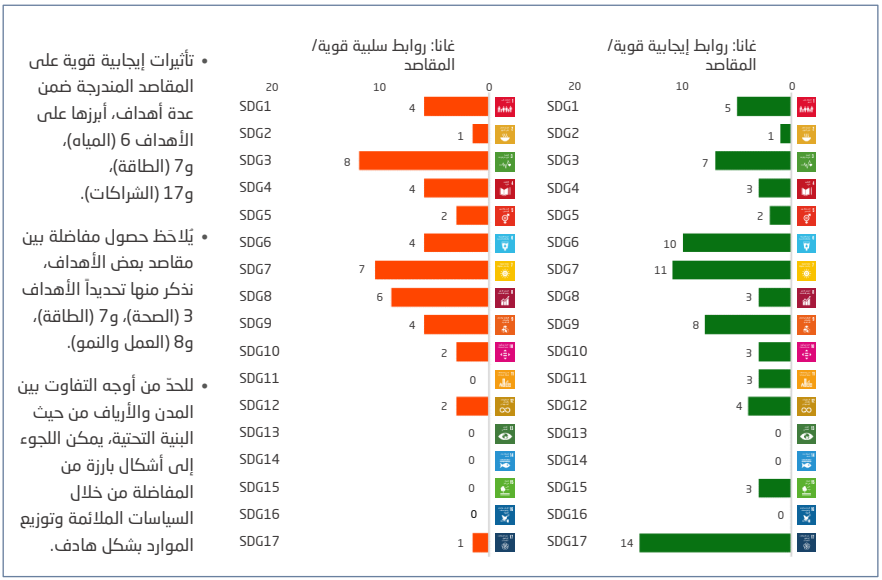

رسم بياني: غانا: أبرز أشكال التفاعل والمفاضلة بين المقاصد المتعلقة بالبنية التحتية

[15] هذا المثل مأخوذ ببعض التصرف عن مثل آخر وارد في وثيقة "دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، المتوافرة عبر: https://www.undp.org/publications/undp-support-implementation-2030-agenda.

يصلح استخدام هذا المسح الأولي للروابط المحتملة من أجل تحديد المقاصد التي تتشارك مسؤوليتها أكثر من وكالة حكومية، ما يدلّل بحد ذاته على مجالات التكامل بين وضع السياسات وتنفيذها. يصلح أيضاً استخدام هذا المسح من أجل إجراء تحليل معمّق للروابط القائمة بين الأهداف التي تحظى باهتمام خاص كالأولويات الوطنية، من خلال مجموعات التركيز أو أدوات النمذجة الأكثر تخصّصاً. وتشمل هذه الخطوة البحث في أشكال التفاعل والاستراتيجيات الممكنة لإجراء المفاضلة.

أمثلة من البلدان

حدّدت الحكومة **الألمانية** التدابير التحويلية لأهداف التنمية المستدامة ورسمت خارطتها في المضامير الستة التالية الذكر: (1) رفاه البشر وقدراتهم، والعدالة الاجتماعية؛ (2) العمل المناخي وتحوّل الطاقة؛ (3) الاقتصاد الدائري؛ (4) البناء المستدام وتحويل النقل؛ (5) نظام الزراعة والغذاء المستدام؛ (6) البيئة الخالية من الملوثات. ويجري تنفيذ السياسات والتدابير على مستويات ثلاثة: التركيز على التنفيذ والأثر في ألمانيا، وبالتشديد على الوقع الدولي، ودعم البلدان الشريكة. ويشرح الرسم أدناه كيف أن المضامير الانتقالية ترتبط بمؤشرات المقايضة، أي الغايات والتدابير الواردة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية حيث لا بدّ من التصرّف، والتدابير الرئيسية التي تتخذها الحكومة الألمانية في هذه المضامير.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ألمانيا، 2021.

لقد تمّ تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الوطنية ووثائق التنمية الرئيسية في جزر **السيشيل** مثل رؤية 2033 واستراتيجية التنمية الوطنية 2019-2023. توفّر هذه الاستراتيجيات الرئيسية أطر عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة عبر دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المستندات عدداً من القضايا المتقاطعة مثل النوع الاجتماعي والثقافة والمسائل الروحيّة والإنصاف والقيم والمواطَنة والشباب والعمل ومبادرة الاقتصاد الأزرق، وإدارة المخاطر في الكوارث، والتغيُّر المناخي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الإحصاءات.

لاستراتيجية التنمية الوطنيّة ست ركائز وأهداف تنمية مستدامة، وقد تمّ إدخال خطة الاتحاد الأفريقي للعام 2063 ومسار ساموا ضمن كلّ من الركائز وكلّ من الأهداف.

1- الحوكمة
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

8- الولايات المتحدة الأفريقية (فيدرالية أو كونفدرالية)
11- القيم والممارسات الديمقراطية، المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز العدالة وحكم القانون
12- مؤسسات قادرة وقيادة متغيرة على كل المستويات
13- حفظ السلم الأمني والاستقرار
14- أفريقيا لاعب وشريك عالمي مؤثر وقوي
15- أفريقيا تتحمل كامل مسؤولياتها لتمويل التنمية

2- الإنسان محور التنمية
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

1- مستوى معيشي مرتفع، جودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين
2- تعليم جيد للمواطنين، وثورة في المهارات العلمية والتكنولوجية والابتكار
3- مواطنين بصحة وتغذية جيدة
18- تضمين وتمكين الشباب

مسار ساموا

11- الصحة والأمراض غير المعدية

3- التماسك الاجتماعي
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

1- مستوى معيشي مرتفع، جودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين
13- حفظ السلم الأمني والاستقرار
14- أفريقيا آمنة وسلمية
15- أفريقيا لاعب وشريك عالمي مؤثر وقوي
16- تعزيز الهوية الثقافية الأفريقية
17- المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة
18- تضمين وتمكين الشباب
19- أفريقيا كشريك أساسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي

مسار ساموا

6- الأمن الغذائي والتغذية
12- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
13- التنمية الاجتماعية

4- اقتصاد ابتكاري
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

2- تعليم جيد للمواطنين، وثورة في المهارات العلمية والتكنولوجية والابتكار
4- اقتصادات متحوّلة
18- تضمين وتمكين الشباب

5- التحوّل الاقتصادي
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

1- مستوى معيشي مرتفع، جودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين
4- اقتصادات متحوّلة
5- زراعة حديثة لإنتاج متزايد، ذات إنتاجية وقيمة مضافة
6- اقتصاد أزرق/اقتصاد المحيط لنمو متسارع
9- مؤسسات مالية ونقدية فاعلة وقوية
10- بنية تحتية عالمية تتقاطع في كل القارة الأفريقية

مسار ساموا

1- النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والمنصف والشامل، مع توفير العمل اللائق للجميع
16- وسائل التنفيذ بما في ذلك الشراكات

6- الاستدامة البيئية والمنعة
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أهداف خطة عام 2063

5- زراعة حديثة لإنتاج متزايد، ذات إنتاجية وقيمة مضافة
6- اقتصاد أزرق/اقتصاد المحيط لنمو متسارع
7- استدامة بيئية ومناخ مرن للاقتصادات والمجتمعات
8- النقل المستدام
9- الاستهلاك والإنتاج المستدامان
10- إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة
14- التنوع البيولوجي
15- الأنواع الدخيلة التوسعية

مسار ساموا

2- تغيُّر المناخ
3- الطاقة المستدامة
4- الحد من أخطار الكوارث
5- المحيطات والبحار
7- المياه والصرف الصحي

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من السيشيل، 2020.

نصيحة مفيدة:

✓ استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أطراً وأدوات لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي متوافرة مع أدوات أخرى عبر الرابط:

https://sdghelpdesk.unescap.org/knowledge-hub/thematic-areas.

عدم إهمال أحد

تعرض البلدانُ الإجراءاتِ التي اتخذتها لتعميم مبدأ عدم إهمال أحد في مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات ترتيب النتائج المرجوة للفئات الضعيفة من حيث أولوياتها، وعدم الاكتفاء بمعرفة متوسط المعدلات السكانية، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لتحديد تلك الفئات ومناطق انتشارها واحتياجاتها الخاصة. يُطلَب من البلدان أيضاً أن تتجاوز السياسات الاجتماعية لتتوجّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثّر على أوضاع الفئات الأكثر تهميشاً، مع التشديد بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. أمّا معالجة مسألة "عدم إهمال أحد" فتبدأ باتّباع الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر المدقع والسياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة وإزالة العوائق التمييزية، بما في ذلك العوائق الناتجة عن عوامل جغرافية، وبالمساعي المبذولة لضمان المشاركة الشاملة والفعلية في عملية التنفيذ. يمكن أيضاً النظر في تأثير أشكال التفاوت المتعدّدة والمتداخلة، كوضع المرأة التي تعيش في منطقة ريفية، على مسيرة التنمية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ تحديد الفئات الضعيفة والفئات الأكثر عرضة للإهمال؟
- من هم عرضة للإهمال، وما هي الأسباب الكامنة وراء ضعفهم؟
- ما هي مصادر البيانات المصنّفة المتاحة وأين مكامن النقص فيها؟
- ما هي الإجراءات المتخَذة لتحديد احتياجات الفئات الضعيفة والأكثر تخلّفاً؟
- ما هي الخطوات المتّبعَة لدعم تمكين الفئات الضعيفة؟

أمثلة من البلدان

تعتبر حكومة ملاوي أن "عدم إهمال أحد" وجه أساسي من تنفيذ خطة عام 2030 في البلاد. فقد ساعد النواب في ملاوي في زيادة شعبية أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفيّة كما اعتمدوا مبدأ عدم إهمال أحد من خلال رفع صوت الشعب الملاوي واعتماد برامج تنموية محورها الشعب. دلّ هذا الأمر على أن الحكومة اعتمدت في البداية الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للإهمال والسعي إلى إشراك المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال المستضعفين.

ويعتبر إشراك المجتمع المدني في ملاوي حاسماً في تنفيذ كلّ من الأهداف المحليّة والعالميّة. فبعض التدخلات الأساسيّة في ملاوي، ولا سيما في ما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد، هي في تمكين المواطن والوصول إلى المعلومات العامة. ويركّز هذا الأمر على تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير البيانات لمعالجة تحدي النقص في الإبلاغ في بعض القطاعات. وخلال إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، جرت استشارات مع مجموعات من الأقليات، مثل الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تقييم أثر القوانين والسياسات والممارسات المختلفة على تلك المجتمعات. وفي حين تأثّرت عملية إعداد الاستعراض بأزمة كوفيد-19، كانت قد أُجريت بعض الاجتماعات الحضورية قبل الجائحة، ومن ثم تمت المتابعة افتراضياً.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ملاوي، 2020.

الآليات المؤسسية

يتطلّب تنفيذ خطة عام 2030 من البلدان أن تعيد النظر في أدواتها المؤسسية وأن ترسّخ دعائمها، مع الحرص على أن تكون الآليات المعتمَدة قديماً و/أو حديثاً متينةً وشاملة. والواقع أنّ بلدان كثيرة سعت فعلاً إلى استحداث بعض المؤسسات و/أو تدعيم أخرى. غالباً ما تكون الآليات المؤسسية متعدّدة الأوجه ومتكاملة، تقوم على التنسيق بين الوزارات ومشاركة عدة قطاعات، وتسعى إلى المواءمة بين مختلف مسارات العمل وإشراك سائر الوكالات في الجهود الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ مسؤولية تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها باتّساق، غالباً ما تتقاسمها الحكومة وتوزّعها على اختلاف مستوياتها (الوطنية ودون الوطنية والمحلية).

أمثلة من البلدان

في **بوتسوانا**، تطوّرت الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ إقرار خطة عام 2030. تبنّت بوتسوانا في البدء نهج مسح المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع البرامج والمشاريع القائمة التي كانت تتناول أولويات التنمية الوطنية المحدّدة. ثمّ طوّر البلد منذ ذلك الحين المبادئ التوجيهية المتعلّقة بخطط أهداف التنمية المستدامة، لتيسير الانتقال إلى تعميم أهداف معيّنة على نحوٍ أكثر تنظيماً ومنهجية في الخطط المقرّرة على المستويين الوطني والقطاعي. تساعد المبادئ التوجيهية أيضاً في تعزيز القدرة على جمع البيانات الإدارية لتحسين رصد أهداف التنمية المستدامة في البلد.

تبنت بوتسوانا خارطة طريق بوتسوانا لأهداف التنمية المستدامة في العام 2017، وهو العام الذي قدّمت فيه أول استعراض وطني طوعي لها. ويحظى البلد أيضاً بنقاط اتصال تُعنى بأهداف التنمية المستدامة في كلّ وزارة. في العام 2022، تمّ إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية المشتركة المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشراكات والحصول على دعم دولي موسّع وأكثر فعالية لأهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من بوتسوانا، 2022.

ينبغي أن تحافظ الآليات المؤسسية على ترابطها عبر دورات الحياة السياسية، وأن تتداخل مع الدورة الانتخابية للبلد المعني لا أن تكون تابعة لها. ففي ذلك ضمانة لعمل المؤسسات، إذ يتخطى عملها ولاية الحكومة الراهنة التي تلتزم بها دوائر صنع القرار والأحزاب السياسية الحالية والمقْبِلة على حد سواء، ويستمرّ مع استمرار العهود. لذا، يتضمّن الاستعراض معلومات عن سُبُل استقطاب آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، بمن فيهم ممثلو الفئات الضعيفة، حول خطة عام 2030، وكيفية مراعاة تلك الآراء. قد ترتئي البلدان أيضاً أن تُضَمِّن استعراضاتها معلومات عن الآلية (الآليات) المؤسسية المكلّفة بمهام التنسيق والتكامل تنفيذاً للخطة، وكيفية تفاعلها مع الهيئات الوطنية المختصة، كالهيئة الوطنية للتخطيط، أو الهيئات الرقابية أو الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. يمكن أن يبيّن الاستعراض كيفية ضمان فعالية الآليات الداعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وشموليتها وخضوعها للمساءلة، مسلِّطاً الضوء على المساعي الجارية لاستنهاض المؤسسات حول تلك الأهداف بنجاح وتحسين أدائها وإكسابها قدراً أكبر من الاستجابة والمسؤولية والشفافية، فضلاً عن تعزيز روح التعاون والتغيير لتحقيق اتساق السياسات وتكاملها في مختلف القطاعات. من المفيد أن تتحدث البلدان في استعراضاتها عن سُبُل مراجعة التقدّم المحرز باتجاه تنفيذ الأهداف، بما فيها الآليات المتّبعة لرصد السياسات والتدابير وتقييمها، من دون إغفال الخطط الممكنة لإجراء الاستعراضات الوطنية آخذةً في الحسبان مقتضيات تقديم الاستعراض، وكيفية إدراج إجراءات إعداد الاستعراض ومتابعته في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ضمن المسار القائم.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يحتضن الإطار المؤسسي مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، ويرعى مصالحهم؟ كيف تضمن التدابير المؤسسية العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مشاركة الوزارات المختصة الرئيسية، والمستويات الحكومية المحلية ودون الوطنية، والبرلمان، والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى جانب الهيئات الرقابية و/أو الآليات الوطنية المعنية بالمتابعة والمراجعة؟
- إلى أيّ درجة يشارك أعلى مستوى حكومي في التدابير المؤسسية؟
- كيف تنجح التدابير المؤسسية في استنهاض كافة أصحاب المصلحة حول أهداف التنمية المستدامة والدفع باتجاه التغيير؟
- هل تُظهِر بعض الأمثلة كيفية تأثير التدابير المؤسسية سابقاً من خلال وضع سياسات أكثر تكاملاً مثلاً؟
- كيف يراجع البلد التقدّم المُحرَز باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط الممكن اتّباعها لإجراء استعراض وطني طوعي، والتي تأخذ في الحسبان مقتضيات تقديمه في المنتدى الرفيع المستوى؟

مبادئ لجنة الخبراء المعنيّة بالإدارة العامة (CEPA) للحوكمة الفعّالة من أجل التنمية المستدامة

تؤدّي المؤسسات دوراً محورياً في تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. لكنّ إصلاحات القطاع العام اللازمة لتحقيق تلك الأهداف لا تزال تشكّل تحدياً بارزاً في العديد من البلدان. لمواجهة هذا التحدي بخطوات ملموسة، وضعت لجنة الخبراء المعنيّة بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة مجموعة من 11 مبدأً للحوكمة الفعّالة من أجل التنمية المستدامة. وهذه المبادئ، التي أقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو 2018، تسلّط الضوء على ضرورة إدخال تحسينات عملية ومستمرة على قدرات الحوكمة الوطنية والمحلية للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ويتمّ ترسيخها ووضعها موضع تنفيذ من خلال مجموعة مختارة من 62 استراتيجية شائعة الاستخدام وممارسات ذات صلة في مجالاتٍ كوضع السياسات السليمة، والشفافية، والحرص على عدم إهمال أحد، والمساواة بين الأجيال. تشكّل المبادئ وما يتّصل بها من استراتيجيات إطاراً تحليلياً قوياً لتقييم التقدّم المُحرَز وطنياً ومحلياً في كلّ من الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية. وقد ترافقت هذه المبادئ بسلسلة مذكرات توجيهية استراتيجية أعدّتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، وهي كفيلة بمساعدة المسؤولين الحكوميين في تعديل عناصر معيّنة في مضمار ممارساتهم، بهدف تحقيق نتائج أفضل عند بناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على كافة الأصعدة، على النحو المبيّن في الهدف 16 وفي شتّى مجالات أهداف التنمية المستدامة:

الرابط: https://publicadministration.un.org/en/Intergovernmental-Support/CEPA/Principles-of-Effective-Governance.

المسائل الهيكلية

قد تتوقّف البلدان عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية أو الهيكلية التي تؤثّر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة والتجارة والمجتمعات السلمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتحوّلات الهيكلية في الاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تعديلها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ولا تبخل أيضاً في تقديم أمثلة عن السياسات المطبّقة التي أحدثت تحولات جوهرية و/أو إبراز التغيُّرات المؤسسية التي حققتها تصدياً للمشاكل أو العوائق الهيكلية، وتلافياً للمفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة.

الأهداف والمقاصد

يُفضَّل أن تقدم البلدان، ولو بإيجاز، معلومات عن وضع جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المُدرَجة ضمن خطة عام 2030، والتقدُّم المُحرَز باتجاه تحقيقها. قد تُؤثِر التركيز على بعض الاتجاهات والنجاحات والتحديات الدقيقة وأوجه التداخل والتفاعل والتبادل والمشاكل البارزة والدروس المستخلَصَة، شارحةً الخطوات التي اتخذتها لاحتواء الثغرات والتحديات المرصودة. وفي حين أن البلدان مدعوّة للإبلاغ عن كامل الأهداف فلا مانع من أن تتعمّق في تحليل بعض الأهداف والمقاصد التي تختارها باعتبارها ذات أولوية وطنية والتوسُّع في تحليلها مع ما يتّصل بها من ثغرات وتحديات. قد يختار البلد الأهداف على ضوء أولوياته، أو ظناً منه بأنّ الأمثلة التي يملكها عن جملة ممارسات فضلى في مضمار التطبيق أو السياسات المبتكرة هي جديرة بالنشر على المستوى العالمي. لذا، يُستحسن انتقاء الأمثلة المفيدة في إطار التعلُّم بين الأقران والسياق الدولي. ولأنّ كلّ مراجعة للأهداف تنطوي على بُعدٍ نوعي و/أو كمي، فمن الأجدى للبلد، إذا كان بصدد إجراء الاستعراض الثاني أو اللاحق، أن يُضمنّه التقدّم المُحرَز منذ الاستعراض السابق كما المساعي المحدّدة التي بذلها لتطبيق التوصيات الصادرة عنه.

وقد تناولت الاستعراضات الوطنية الطوعية الأهداف والمقاصد بعدّة أشكال، بما فيها عن طريق عرض:

- لمحة سريعة عن وضع الأهداف والمقاصد.
- الإنجازات والممارسات السليمة.
- تأثير التدخّلات القُطرية محلياً وخارجياً.

- الثغرات والتحديات.
- التحديات والفرص.
- أوجه التداخل والتفاعل والتبادل مع الأهداف الأخرى.
- تحليلٍ للمشاكل البارزة.
- الخطط لتعزيز تنفيذها مستقبلاً.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل تمّ تحديد خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة والسير بموجبه؟ هل بُذِلَت جهود معيّنة تجاوباً مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق والنتائج التي أسفرت عنها الإجراءات الوطنية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي؟
- هل أدرجت الدولة بعض أهداف التنمية المستدامة في سُلَّم أولوياتها؟ وفق أيّ معايير/آلية حدّدت الأولويات ومَن شارك في تحديدها؟
- كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها والبرلمان وأصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف والمقاصد؟
- ما التقدّم الذي أحرزه البلد في تحقيق الأهداف والمقاصد؟ ما هي الاتجاهات السائدة؟ هل برزت قضايا مثيرة للاهتمام؟ عاين كيف يساعد الاستعراض الوطني الطوعي في تحليل التقدّم/التحديات عوضاً عن وصف السياسات المعتمَدة/المقرَّرة.
- ما هي الثغرات والتحديات التي تمّ تحديدها، ما التدابير المتخَذة أو المقرَّر اتخاذها من أجل التصدي لها؟
- ما هي الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من جميع السياسات والخطط والبرامج، وعدم إهمال أحد؟
- هل مِن أمثلة لممارسات سليمة قد تستفيد منها بلدان أخرى لتحقيق الأهداف والمقاصد؟

أمثلة من البلدان

في **ترينيداد وتوباغو** بذلت الحكومة جهوداً من أجل مواءمة أهداف التنمية المستدامة ودمجها في الخطة الوطنية القُطرية، رؤية 2030. إن هذه المقاربة الدامجة هي السبيل لضمان أنّ يتحقّق التقدّم باتجاه أهداف التنمية المستدامة ويركّز في آن معاً على حاجات ترينيداد وتوباغو التنموية والأولويات الوطنية. يشير الرسم البياني أدناه كيف أن سياسات الحكومة اتسقت مع أهداف التنمية المستدامة وحدّدت المسرّعات من أجل تعزيز تطبيق البلاد لهذه الأهداف.

رسم بياني: اتساق وثائق الخطط الحكومية المتناولة مع أهداف التنمية المستدامة

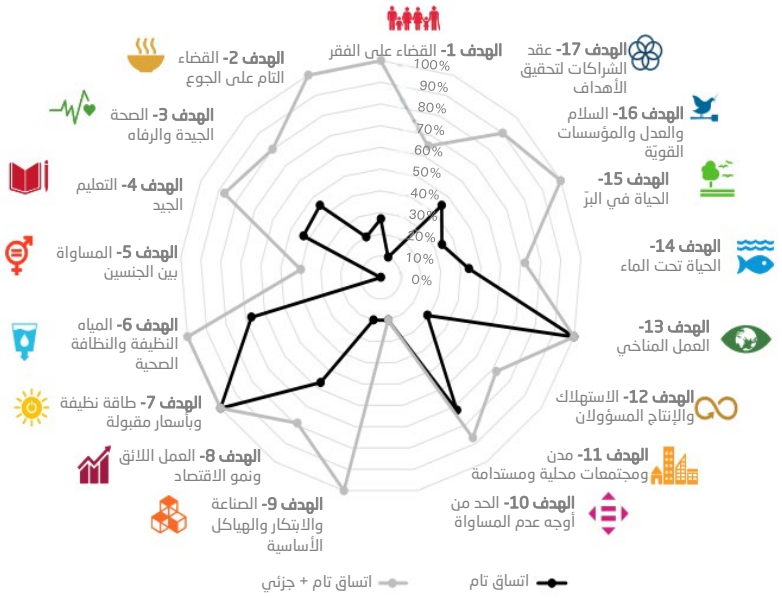

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ترينيداد وتوباغو، 2020.

آليات التنفيذ

يجدر أن تتوقف عملية الاستعراض عند سُبُل تحريك آليات التنفيذ والصعوبات التي تواجهها والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030، وأن تبحث في مجموعة كاملة من مصادر التمويل (العام/الخاص، المحلي/الدولي) وآليات التنفيذ التي لا علاقة لها بالتمويل، كتنمية القدرات وتوفير البيانات المطلوبة والتكنولوجيا وعقد الشراكات. يمكن أن تشير أيضاً إلى اعتماد موازنة مراعية للجنسين، إذا كان ذلك ينطبق على واقع الحال.

قد تتوسّع البلدان في استراتيجية التمويل لأهداف التنمية المستدامة أو إطار التمويل الوطني المتكامل عند الاقتضاء، وفي السياسات والإصلاحات المناسبة لتمويل الاستراتيجية. وتعطي فكرة عامة عن آليات التنسيق والهيكلية المؤسسية (داخل الحكومة ومع سواها من أصحاب المصلحة) التي تساعد في تنفيذ استراتيجية التمويل. فتشير في استعراضاتها إلى كيفية مواءمة النُظُم المالية والبيانات الإحصائية والموارد الموزّعة مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة عام 2030 وتعهّدها بعدم إهمال أحد، وتلفت إلى مساهمة القطاع الخاص عندما تتحدّث عن حشد الموارد المحلية. يُطلب من البلدان أيضاً أن تحدّد احتياجاتها الفعلية على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات والبيانات.

قد تستفيض البلدان بالحديث عن الشراكات، بما فيها تلك المعقودة مع القطاعين العام والخاص وعدداً من أصحاب المصلحة، كونها أداة فعّالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لا بدّ لها أيضاً من أن تأخذ في الحسبان التكاليف والموازنة المطلوبة لتحقيق الأهداف فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية عند إعداد الاستعراض.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الموارد المتدفقة حالياً؟ ينبغي تلخيص الخطوات المتخَذة لحشد الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية، كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية.
- ما هي الخطوات المتخَذة لتحديد الثغرات الأساسية وتقدير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030؟ تشمل الجوانب المتعلقة بهذا الشأن التمويل، والقدرات المطلوب تطويرها، بما في ذلك تبادل المعارف والبيانات الإحصائية والتكنولوجيا والشراكات.
- كيف يمكن مواءمة النُظُم المالية والموارد الموزّعة مع متطلبات دعم تنفيذ خطة عام 2030؟
- كيف يشارك البلد في جهود التعاون الدولي؟ كالتعاون القائم بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، وما عداه من أشكال التعاون مثلاً.
- كيف تُوظَّف خطة عمل أديس أبابا لمصلحة تنشيط آليات التنفيذ؟ هل انتهج البلد استراتيجيةً/إطاراً وطنياً متكاملاً للتمويل عند الاقتضاء؟ ما السياسات والإصلاحات الموضوعة قيد التطبيق لتمويل هذه الاستراتيجية؟

- ما الشراكات التي تنخرط فيها الدولة؟ هل مِن فرصٍ متاحة لتوسيع دائرة الشراكات من أجل تنفيذ خطة عام 2030؟ ما الدور الذي يتولاّه/يمكن أن يتولاّه القطاع الخاص؟
- ما هي احتياجات البلد من خدمات تنمية القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الفعالية؟ لعلّها فرصة مؤاتية لتحديد احتياجاته بدقة.

أمثلة من البلدان

في مخصّصات الموازنة من أجل أهداف التنمية المستدامة، بدأ **النيبال** يعطي رموزاً خاصة بأهداف التنمية المستدامة للبرامج والمشاريع الوطنية كافة منذ عام 2017/2016 بالإضافة إلى رموز خاصة بالنوع الاجتماعي والفقر والموازنة المخصصة للمناخ. وتحدّد لجنة التخطيط الوطنية في النيبال، سنوياً، البنود التي تخصص فيها الوزارات القطاعية المختلفة الاستثمارات العامة لأهداف التنمية المستدامة. تستند طريقة تخصيص الموازنة إلى مساهمة البرامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منذ الاستعراض الوطني الطوعي الأول، أراد النيبال أن يعطي الأولوية للأهداف التي تأخرت فيها البلاد بالمقارنة مع غيرها.

وقد أجرى النيبال تقييماً شاملاً للاحتياجات، ولاستراتيجية التسعير والتمويل لأهداف التنمية المستدامة التي تغطي القطاعين العام والخاص، والتعاونيات، والمنظمات غير الحكومية. كما أن التقييم سلّط الضوء على الفجوة في التمويل وبيّن متوسط الاستثمار السنوي المطلوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع استخدام التقييم كخارطة طريق لتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد السياسات والتدابير الآيلة إلى زيادة التمويل والاستثمارات الخاصة.

رسم بياني: شروط تمويل أهداف التنمية المستدامة بحسب القطاع (مليار روبية نيبالية)

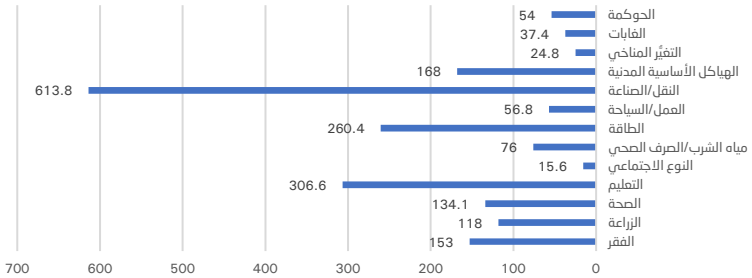

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من النيبال، 2020.

انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يمكن للبلدان أن توجز الخطوات المزمع اتخاذها للمضي قدماً بتنفيذ خطة عام 2030 في السنوات الأربع المقبلة. كما يمكن أن تتحدّث عن خططها الرامية إلى إبقاء أهداف التنمية المستدامة قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية مع النتائج التي تؤول إليها. في هذا القسم، يُبرِز كلّ بلد الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض، وكيفية الاستفادة منها في إطار الجهود المستمرة لتنفيذ الخطة، والدعم الذي يحتاج إليه مستقبلاً لإعداد استعراضاته.

يتناول الاستعراض المواضيع/الأسئلة التالية:

- ملخص عن التحليل والاستنتاجات المستمدّة من الهيئات المعنية بالسياسات، والجمهور العريض، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- المسائل المستجدّة والمطروحة حديثاً.
- ما هي الدروس المستخلَصة من عملية الاستعراض؟
- ما هو الدعم الذي يحتاج إليه البلد لإعداد استعراضاته مستقبلاً؟
- ما التعديلات المطلوب إدخالها إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية لضمان الاستفادة منها؟

وبالتالي، يتعيّن على البلدان التفكّر في كيفية إسهام الاستعراضات الوطنية الطوعية في الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030، من خلال تحديد إجراءات عملية لمواكبتها. وهنا، يجدر التوقف عند الأسئلة التالية:

- كيف يتمّ التداول بنتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني؟ هل يتمّ نشر الاستعراض؟
- ما الخطوات الإضافية المقرّر اتخاذها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأنشطة الحكومية، كعملية وضع الموازنة وسياسات الوزارات المختصة وبرامجها، واستحداث مؤسسات أو تشريعات أخرى؟
- هل توضع خطط لإجراء مراجعات دورية بشأن التقدّم المُحرَز في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني؟
- ما هي الإجراءات المحدّدة لمتابعة الجهود بعد الانتهاء من تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

في **الأرجنتين**، قامت المقاطعات المختلفة بمواءمة خططها الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة وخطتها، في محاولة لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. ويلخّص الجدول أدناه الروابط بين المقاطعات الـ 15 وأهداف التنمية المستدامة خلال 2016-2019.

جدول: المحافظات التي تربط خططها الإستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة

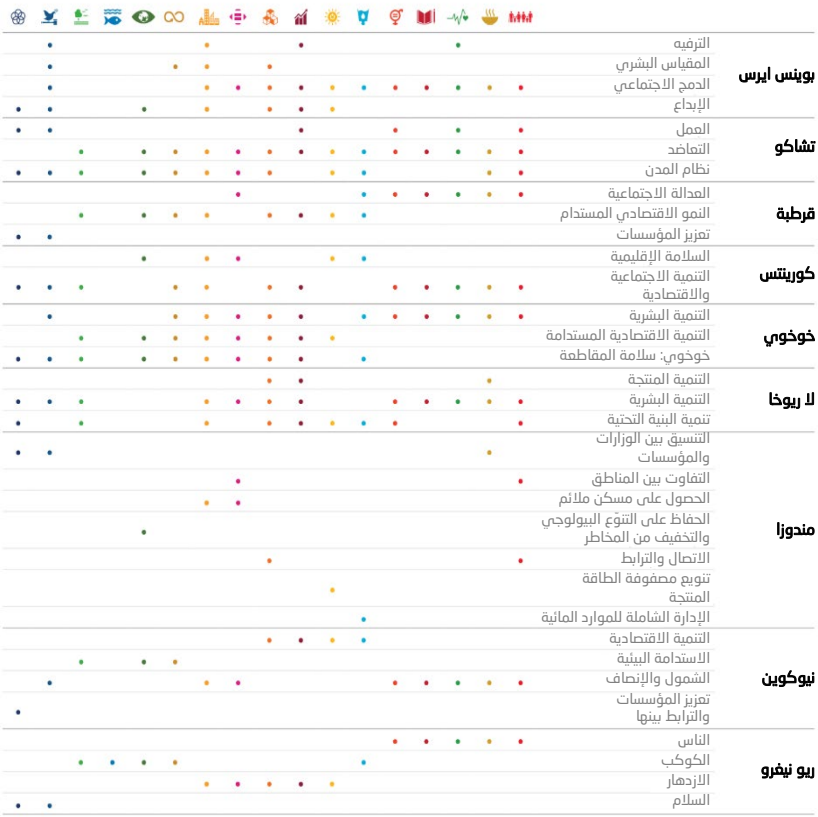

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الأرجنتين، 2020.

اعتُبرت المسارات التشاركية حجر الزاوية في عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها التي أجرتها **فنلندا**. كما تمّ وضع آليات وطنية لدعم التنفيذ مثل لجنة المواطن التي عمل فيها حوالى 500 متطوّع فنلندي على تقييم حالة التنمية المستدامة في فنلندا سنوياً. تعتبر هذه الآليات فرصاً مهمّة لإدخال البيانات المرتبطة بالتنمية المستدامة والتوجهات والتحديات القائمة ضمن النقاشات العامة.

استخدم تقرير فنلندا الثاني، على غرار الأول، آليات مشاركة التنمية المستدامة وهياكلها القائمة حالياً. إلا أن التقرير الثاني تميّز في أنه لم يقم فقط باستشارة أصحاب المصلحة، بل دعاهم إلى كتابة أجزاء من التقرير، بشكل مستقل.

كما تعزّز دور البرلمان في استعراض خطة عام 2030 ومتابعتها. أما لجنة المستقبل، فهي لجنة البرلمان الفنلندي المسؤولة عن القضايا المرتبطة بخطة عام 2030 وهي التي تقود متابعة عمل الحكومة على التنفيذ. كما أنّ اللجنة على تواصُلٍ دائم مع مكتب رئيس الوزراء.

رسم بياني: كيف أعدت فنلندا الاستعراض الوطني الطوعي
إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين بالعملية

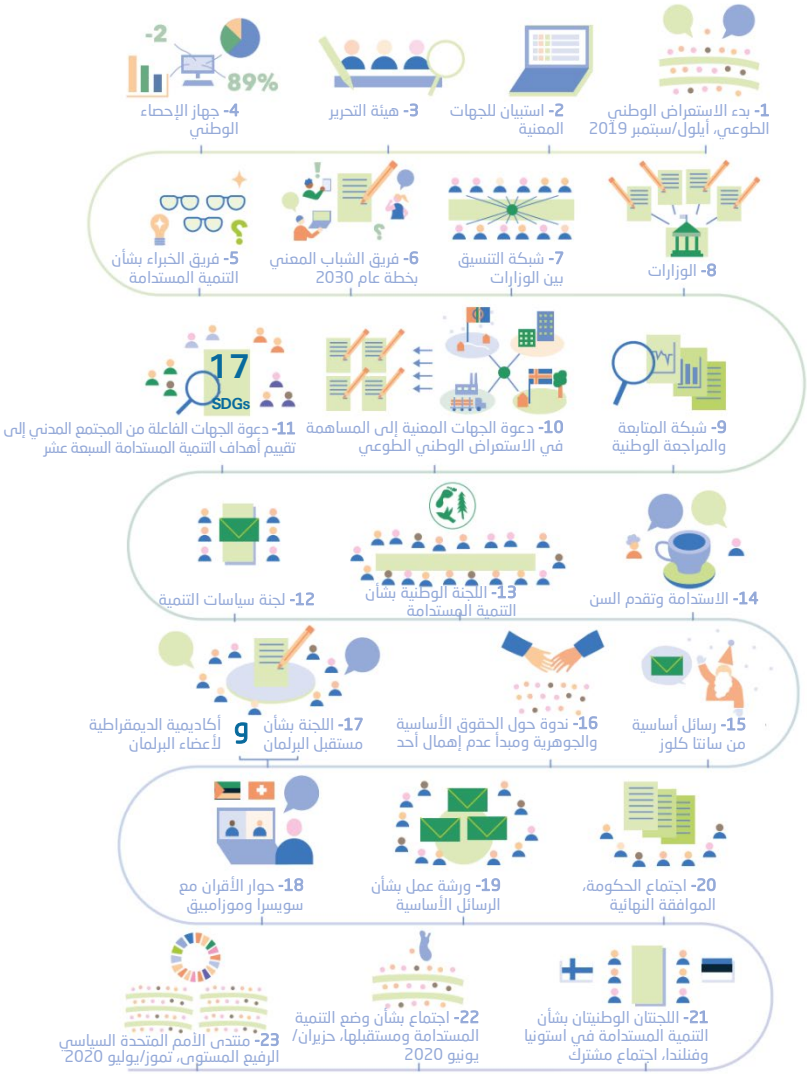

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من فنلندا، 2020.

الملاحق

قد تضيف البلدان مُلْحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحدّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. كما يمكنها ذكر ما إذا كانت قد استمدّت إحصاءاتها، بما فيها تلك المتعلقة بالجنسين، من منظومة الإحصاءات الوطنية، مبيّنةً أبرز النواقص التي تعاني منها الإحصاءات الرسمية المتوافرة حول المؤشرات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها بخصوص ملحق الإحصاءات:

- ما المعايير المعتمَدة لاختيار المؤشرات الواردة في الملحق؟
- كيف يُعتبَر الملحق استكمالاً للاستعراض، وإثباتاً لمحتواه؟ ينبغي دراسة السُبُل الأنجع لهذا الغرض – تقديم عرض شامل للغاية أو اختيار مجموعة المؤشرات الأشدّ ارتباطاً بالموضوع؟
- ما هي الصيغة الأسهل لعرض البيانات؟
- هل يصلح تقديم بيانات متسلسلة زمنياً؟

قد ترتئي البلدان إدراج ملاحق إضافية تتناول فيها على سبيل المثال أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدّماً على صعيد تنفيذ خطة عام 2030، والروابط التي تجمع بين الأهداف والمقاصد، فضلاً عن تأثيرات الإجراءات المحلية على الساحة العالمية (الآثار غير المباشرة). يمكن أن تضمّنها أيضاً التعليقات والملاحظات الواردة من أصحاب المصلحة إلى جانب قائمة بسائر الجهات الفاعلة التي ساهمت بوضع التقرير.

يمكن للبلدان، إن رغبت، إرسال تقارير أخرى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، لنشرها عبر الصفحة المخصصة لها في قاعدة بيانات الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما فيها تقارير مكمّلة من إعداد الأطراف المعنية.

هـ. الرصد والاستعراض

تشكّل آليات الرصد والاستعراض الفعّالة ركيزة أساسية لخطة عام 2030. لذا، من الضروري جمع ما يكفي من البيانات المصنّفة الموثوقة والآنية والمتاحة، ثمّ العمل على معالجتها وتحليلها ونشرها، لرصد عملية تحقيق الأهداف محلياً.

تشمل هذه العملية الاستعانة بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من أجل متابعه التقدّم الحاصل واستعراضه. ويتضمّن هذا الإطار، الذي تمّ إقراره عام 2017، 232 مؤشراً للدلالة على التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف. تسعى البلدان من جهتها إلى تطوير قدراتها الإحصائية والمساهمة في تحديد المؤشرات العالمية، من خلال تحديد المؤشرات التي تعكس التحديات الوطنية بشكل أفضل[16].

تعتمد عدة بلدان على مؤسسات مختلفة لرصد تنفيذ الأهداف، بما فيها الأطر المؤسسية الوطنية التي تعتمدها للتعاطي مع قضايا متنوعة، كمواءمة الأهداف مع الالتزامات الحقوقية المحلية والدولية.

يقرّ عدد كبير من البلدان أيضاً بأهمية دور مؤسسات مراجعة الحسابات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما المساعي الجارية لتعزيز النُظُم الإحصائية الوطنية وتوفير البيانات النوعية؟ هل تُعتمد وسائل مؤسسية مبتكرة للمساعدة في جمع البيانات؟
- ما هي الجهود المبذولة لتصنيف البيانات؟ وما هي العقبات التي تعترضها؟
- ما هي التحديات التي تبرز عند جمع البيانات وإدارتها؟
- ما هو حجم النقص الملحوظ في البيانات وما الخطوات المتخَذة لسدّ هذا النقص؟
- ما هي المساعي الجارية لرصد المؤشرات ومراعاة مبدأ الشفافية والمساءلة؟
- ما هي الجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها، بما فيها مشاركة عدة جهات معنيّة وحشد الدعم من خلال الشراكات المعقودة؟
- هل تُعرَض جهود الرصد بوضوحٍ كافٍ لتيسير الاستعراض والحوار بين سائر الأطراف المعنيين؟

[16] راجع الحاشية 8.

يختلف الاستعراض الوطني الطوعي في **الجمهورية التشيكية** عن الأول لجهة التفاصيل الإضافية ومصادر المعلومات الجديدة. ويرصد الاستعراض الثاني التقدّم عبر ثلاث مجموعات من المؤشرات وهي مجموعة مؤشرات خطة عام 2030، ومجموعة وطنية مرتبطة بالإطار الاستراتيجي للجمهورية التشيكية (2030) (CR 2030)، وحوالى 500 موشر عن جودة الحياة. لم تحدّ الجمهورية التشيكية نفسها بالبيانات القائمة على المقارنة الدولية (أي مسافة القياس التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة التابعة للاتحاد الاوروبي). رغبت الحكومة بالدخول في تفاصيل إضافية بشأن البيانات في السياق التشيكي، وبإدراج المضامين التي لا اتفاقات دولية بشأنها حول طريقة القياس. ينسّق المكتب المركزي للإحصاء جمع البيانات ويضطلع بدور مهم في رصد مجموعة كبيرة من البيانات: ما مجموعه 192 مؤشراً لاستراتيجية التنمية التشيكية 2030 و247 مؤشراً لخطة التنمية المستدامة 2030. كذلك محاولة 140 مؤشراً آخر من المجموعة الوطنية لجودة الحياة، أي المؤشرات التي تحاول أن تدمج رؤية المواطنين أنفسهم وكيف يرون وقع السياسات. كما سلّطت الجمهورية التشيكية الضوء على البيانات المتوفرة حالياً بشأن خطة التنمية المستدامة 2030 والبيانات التي لا تزال مفقودة.

البيانات المتوفّرة حالياً لمؤشرات خطة التنمية المستدامة 2030

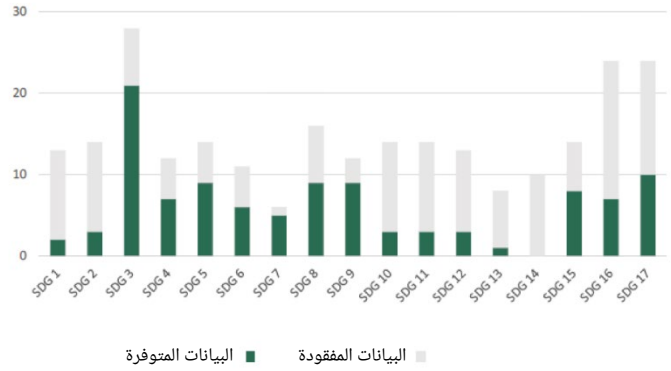

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي للجمهورية التشيكية، 2021.

و. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية[17]

تضمّ الإجراءات التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية ورش عمل تستمدّ خبرتها من تجارب سابقة مرّت بها البلدان المشارِكة في تلك العملية. وتشرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة على تنظيم تلك الورش، المصمَّمة لتسهيل التعلُّم بين الأقران والتفاعل معهم، وتوفير مساحة لتبادل وجهات النظر والدروس المستخلصة والخبرات في مجال إعداد الاستعراضات. وتتوجّه تلك الورش إلى القيِّمين على سير العمل والمشاركين عن كثب في الأعمال التحضيرية الوطنية. من المتوقّع أن يحظى مشاركٌ واحد عن كل بلد نامٍ بالدعم المطلوب للمشاركة تبعاً لحجم التمويل المتوافر، من دون استبعاد حضور مشاركين إضافيين عن البلدان التي تقدّم استعراضاتها، إنما على نفقتهم الخاصة.

تشمل الأعمال التحضيرية لاستعراضات 2023 الورش الآتية:

ورشة العمل الأولى على المستوى العالمي (خريف/شتاء 2022): تُعقَد تلك الورشة على أساس التعلُّم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية في العام 2023، والبلدان التي سبق لها أن فعلت بين العامين (2016-2022). ويتمّ تصميمها على نحوٍ يشمل المكونات الرئيسية للأعمال التحضيرية.

ورشة العمل الثانية على المستوى العالمي (ربيع 2023): ستسهّل تبادل الخبرات بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023، بما في ذلك الدروس المستخلَصة والتحديات البارزة في هذا المسار لغاية يومنا هذا. تتوسّع أيضاً في المعارف والتوجيهات المتبادلة بشأن عملية الإعداد والعرض، ميسّرةً النقاش حول أسلوب صياغة أجزاء من التقرير وتقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ورشة العمل الثالثة على المستوى العالمي (تموز/يوليو 2023، نيويورك، الولايات المتحدة): من المقرّر أن تُعقد هذه الورشة في أول يوم أحد يسبق تقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتتطرق إلى الأعمال التحضيرية النهائية، وتتيح للبلدان مناقشة الخطوات المرتقبة لمتابعة الاستعراضات.

[17] حُدّدت التواريخ في هذا القسم تماشياً مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023.

اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

تقدّم اللجان الإقليمية دعمها للبلدان في مضمار تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. فتمهيداً لمنتدى العام 2023، من المتوقّع أن تُعقد خمس ورش عمل إقليمية حول الاستعراضات على هامش المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وذلك بدعوةٍ من: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تناقش وُرش العمل الإقليمية خصوصيات كل منطقة، فاسحةً المجال أمام تبادل المزيد من الخبرات والدروس المستخلَصة بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات.

المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:

- 27 شباط/فبراير – 2 آذار/مارس 2023، نيامي، النيجر

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا:

- 29-30 آذار/مارس 2023، جنيف، سويسرا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- 24-28 نيسان/أبريل 2023، سنتياغو، شيلي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ:

- 27-30 آذار/مارس 2023، بانكوك، تايلاند

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:

- 14-16 آذار/مارس 2023، بيروت، لبنان

استعراض – المُهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يتعيّن تقديم وثيقتين إلى الأمانة العامة، ضمن المهلة النهائية المحدّدة لكلّ منهما.

يتعيّن على البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية أن تسلّم **رسائلها الرئيسية** بإحدى اللغات الستّ الرسمية المعتمَدة لدى الأمم المتحدة بحلول 3 أيار/مايو 2023. تتيح تلك الرسائل للجهات المعنية، بما في ذلك البلدان الأخرى، الاستعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. لا حاجة لأن توفّر الرسائل الرئيسية خلاصة موجزة عن الاستعراض، بل أن تتضمّن استنتاجات مستخلَصة عنه، باعتبارها مؤشراً لبعض النتائج الأساسية الواردة فيه. ينبغي أن تضيء على

الممارسات السليمة كما على التحديات والمجالات التي تستوجب من البلد التماس الدعم أو المشورة من بلدان أو مؤسسات أخرى.

عدد الكلمات الأقصى للرسائل الرئيسية هو 700 كلمة. وتتولّى الأمانة العامة ترجمتها إلى جميع اللغات الستّ الرسمية المعتمَدة لدى الأمم المتحدة قبل أن تصدرها كوثيقة رسمية. تُنشر تلك الرسائل عبر الإنترنت[18].

ينبغي تسليم **التقارير النهائية للاستعراضات** بصيغة إلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 9 حزيران/يونيو 2023 (قبل شهر من انعقاد المنتدى)[19]، مع الإشارة إلى أنّ الاستعراضات النهائية تُنشَر عبر الإنترنت. من الضروري أن يُمنح كل عرض الوقت الكافي لحصوله على الموافقة الوطنية قبل تسليمه، وإخضاعه للترجمة إلى الإنكليزية، عند إبداء رغبة بهذا الخصوص. لا تقوم الأمانة العامة بترجمة الاستعراضات بل تنشرها على الموقع الإلكتروني للمنتدى بلغة/لغات الأمم المتحدة التي صِيغت فيها. يتعيّن على تقارير الاستعراضات استخدام أسماء الدول/التسميات الرسمية للأمم المتحدة من أجل نشرها على موقع الأمم المتحدة عبر الإنترنت.

ينبغي تسليم **المواد السمعية والبصرية** المعدّة للعرض إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة بحلول 16 حزيران/يونيو 2023، على أن تكون تلك المواد مخصصة لتسليط الضوء على تنفيذ خطة عام 2030 أو الاستعراض الوطني الطوعي. في هذا الإطار، يطلب الفريق التقني أن يُمنَح الوقت الكافي للتحقق من تلك المواد جميعها للتأكّد من مدى دقتها وتطابقها تقنياً مع أجهزة الأمم المتحدة، والتواصل مع البلد المعني لإدخال التعديلات عليها عند بروز أيّ مشكلة. أمّا إذا تأخّر تسليمها ولم تُمنَح الأمانة العامة الوقت الكافي لمعاينتها، فسيصعب على هذه الأخيرة أن تكفل تقديم العرض بسلاسة في حال بروز أي مشاكل أو أخطاء تقنية أثناء العرض.

[18] الرسائل الرئيسية العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022.

[19] لا تُنشر عبر موقع الأمم المتحدة إلا الاستعراضات المطابقة لمقرراتها.

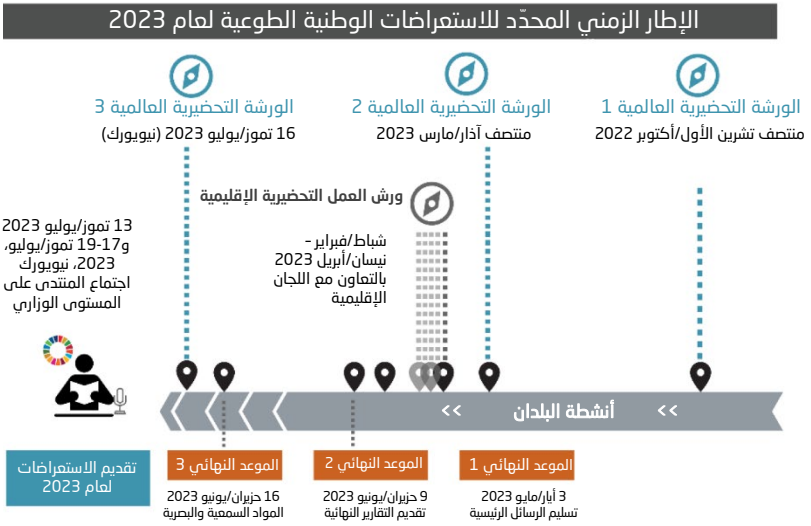

الرسم البياني 6: الإطار الزمني المحدّد للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تشغل الإجراءات التحضيرية لتقديم الاستعراض في المنتدى حيّزاً هاماً من هذه العملية، حيث يشكّل حُسن التنسيق بين نقاط الاتصال في العاصمة وفي البعثات الدائمة في نيويورك عنصراً أساسياً لإنجاح الاستعراض المقدّم في المنتدى. ومن الضروري أن يكشف العرض عن أبرز نتائج الاستعراض الوطني الطوعي، بما ينطوي عليه من ممارسات سليمة وتحديات ومجالات تستوجب التماس الدعم والمشورة.

استبيان

لجمع المعلومات ذات الصلة، ترسل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة استبياناً إلى البلدان قبل بضعة أشهر من انعقاد المنتدى. يُراد من هذا الاستبيان:

- التأكّد ممّا إذا كان البلد المشارِك للمرة الأولى يفضّل اعتماد صيغة العرض الجماعي أو الفردي لتقديم استعراضه (راجع أدناه).
- تكوين فكرة أولية عن تشكيلة الوفد والشخص المكلّف بتقديم العرض.

- الحصول على معلومات عن المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك أشرطة الفيديو، التي سيتمّ استخدامها.
- الوقوف على أيّ مطالب خاصة أخرى، بما في ذلك التحقق من التواريخ التي يكون فيها مقدّم العرض الرئيسي (الوزير) متفرّغاً أم لا، بحيث يتسنّى إعداد الجدول الزمني المبدئي لتقديم الاستعراضات.

صيغة العرض: عند اعتماد *صيغة العرض الجماعي*، يقوم كلّ بلد مشارك في جلسة الاستعراضات الوطنية الطوعية (التي تضمّ بين عرضين وأربعة عروض) بتقديم عرضه. قد ترتئي البلدان إجراء حوار في ما بينها بشأن استعراضاتها. فور الانتهاء من تقديم كافة العروض في الجلسة، تبدأ البلدان المعنيّة بتلقي الأسئلة من الحضور، علماً أنّ البلدان التي تقدّم استعراضها للمرة الثانية لا تعتمد إلاّ *صيغة العرض الجماعي*. أمّا في الحالات التي تُعتمَد فيها *صيغة العرض الفردي*، فيقدّم البلد عرضه على أن تليه مجموعة أسئلة يتلقاها من البلدان الحاضرة، وكذلك من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين الحاضرين في الجلسة. ثمّ يأتي دور البلد التالي المشارك في تلك الجلسة. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من جانب البلدان المقدّمة، يتحدّد تسلسل العروض في جلسة معيّنة بحسب رتبة المقدّم من الناحية البروتوكولية. وعند تعادل الرتبة، يتحدّد تسلسل العروض وفق الترتيب الأبجدي لإسم البلد باللغة الإنكليزية.

الجدول الزمني للاستعراض الوطني الطوعي

يتمّ إعداد الجدول الزمني المبدئي لاستعراضات البلدان المشارِكة للمرة الأولى (17-19 تموز/يوليو 2023) على أساس مبدأ العالمية، بحيث تسعى الجلسات إلى إبراز التنوع الإقليمي وتغطية مختلف مستويات التنمية. فيُصار إلى مراعاة القيود الزمنية التي تتحكّم بالوزراء المقدّمين إذا أعلموا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بها في الوقت المناسب. قد تقترح البلدان أيضاً تشكيلة مجموعتها الخاصة، مراعيةً التنوع الإقليمي المذكور أعلاه. أخيراً، يعمد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توزيع الجدول الزمني المبدئي على ممثلي البلدان المشارِكة في الاستعراضات بنيويورك[20].

قبل فترة من تقديم الاستعراض في المنتدى، يتعيّن على كلّ بلد القيام بما يلي:

- تسليم أيّ مواد سمعية وبصرية متعلقة بتنفيذ الاستعراض تبعاً للمُهل النهائية المحدّدة من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة.

[20] راجع الحاشية 4 أعلاه.

- البتّ في التفاصيل النهائية لتشكيلة الوفد.
- التنسيق مع بعثته الدائمة في نيويورك.
- البتّ في أسماء الشخص (الأشخاص) المفترض جلوسهم على المنصة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المتوافرة.
- الأخذ بالاعتبار إمكانية منح الجهات المعنية الوطنية وقتاً للكلام، في إطار تقديم العروض.

تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، يُخصَّص لكلّ بلد وقت محدّد لتقديم عرضه في المنتدى.

تُمنح البلدان التي تقدم استعراضاتها للمرة الأولى 10 دقائق، تتبعها 20 دقيقة للأسئلة التي تطرحها البلدان الأخرى وأصحاب المصلحة والوقت اللازم لإجراء التغييرات على مسرح العرض. أما الدقائق الـ 10 الممنوحة من أجل العرض فتشمل استخدام المواد السمعية والبصرية بما في ذلك الفيديو.

أمّا بالنسبة إلى البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية وأكثر، فيحظى كلٌّ منها بمدة 25 دقيقة ضمن صيغة العرض الجماعي، تتوزّع بين 10 دقائق لتقديم العرض و15 دقيقة للأسئلة والأجوبة.

يسلّط العرض المقدّم في المنتدى الضوء على الرسائل الرئيسية المستمَدة من الاستعراض، ويتطرق إلى مسائل دقيقة في مجال تنفيذ خطة عام 2030. يُستحسن أن يقوم وزيرٌ أو شخص رفيع المستوى بإدارة جلسات تقديم العروض في المنتدى. وقد ضم فريق المقدّمين في السنوات السابقة رؤساء حكومات ونواب رؤساء حكومات ووزراء من عدة اختصاصات.

للاستفادة فعلياً من الوقت الضيق المخصّص لتقديم العرض، قد تودّ البلدان أن تدرس الخيارات الواردة أدناه:

- تسليم تقرير الاستعراض قبل انعقاد المنتدى بفترة طويلة لإغناء أيّ نقاش تفاعلي موضوعي يدور في المنتدى.
- استخدام الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" والبيانات المدعّمة بمواد بصرية ومقاطع الفيديو الهادفة لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ

خطة عام 2030 والاستعراضات الوطنية الطوعية، كالإجراءات التحضيرية وأوجه الترابط والأولويات، والمستجدات، والتقدّم، والتحديات ضمن فترة وجيزة للغاية.

- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني ومنظمات الشباب ومؤسسات القطاع الخاص وسواها، لتِبيان مساهمتها في التقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل آرائها بهذا الشأن.

- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان سبق لها أن قدّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلُّم من الأقران، وذلك تسهيلاً لتبادل الدروس المستخلَصة والممارسات السليمة في مرحلة تقديم الاستعراضات وما بعدها. وقد شهد العام 2019 انطلاقة "مجموعة البلدان الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية" والتي هي على استعداد لمساندة أيّ بلد مشارِك، عند تحضّره للنقاش التفاعلي الذي يلي تقديم الاستعراض في المنتدى، إذا أبدى رغبةً بالحصول على دعمها.

- الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال أمام قيام نقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزّز القدرة على التعلُّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.

- التفكير فعلياً في استغلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي تعقدها اللجان الخمس، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أوجه التقدّم والتحديات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمّل في سُبُل متابعتها.

تساعد مراعاة الجمهور الحاضر في الجلسة في تحديد التجارب الوطنية المكتسَبة من جهود تنفيذ خطة عام 2030 والقادرة على أن تحاكي البلدان الأخرى، وتحديد الرسائل التي يودّ البلد إيصالها بشكل لافت للشركاء المحتملين.

نصيحتان مفيدتان:

- ✓ تتوافر مقاطع الفيديو العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة سابقاً في أرشيف قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت: http://webtv.un.org/.
- ✓ تُنشَر عروض الباوربوينت العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية السابقة عبر الصفحة الخاصة بكل بلد مشارِك ضمن قاعدة بيانات الاستعراضات: https://hlpf.un.org/vnrs.

قد تودّ البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة حول استعراضاتها، من خلال المشاركة الفعلية في أنشطة معيّنة ومختبرات الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتنظيم أنشطة على هامش المنتدى بالتشارك مع بلدان أخرى. أخيراً، تُشجع البلدان المشارِكة في تقديم العروض على مراعاة التوازن بين الجنسين ضمن فريق العرض.

ج. بعد تقديم الاستعراض

للاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد المستثمَرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، قد ترتئي البلدان اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لحُسن المتابعة، آخذةً بعين الاعتبار ما يلي:

- نشر الاستعراضات على نطاق واسع، كأن يلجأ البلد إلى عقد مؤتمر صحفي لإطلاع الجميع على نتائج الاستعراض الذي قدّمه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- إطلاع الفريق القيِّم على مشروع الاستعراض على محصّلات العرض المقدّم في المنتدى، مع إمكانية استخلاص الدروس والممارسات السليمة المستمَدّة من بلدان أخرى قدّمت استعراضاتها أثناء الجلسة.
- الدفع نحو اتخاذ خطوات ملموسة بشأن الأولويات الوارد ذكرها في الاستعراضات، كالدعوة مثلاً إلى انعقاد مجلس الوزراء أو أي هيئة أخرى في موقع صنع القرار لدرس السُبُل المؤاتية لمتابعة الاستعراضات.
- وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد الجهة والمجالات والمكان والزمان لمتابعة الأولويات.

- درس إمكانية عقد اجتماع مع مكتب المنسّق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري والجهات المانحة الثنائية، عند الاقتضاء، بشأن متابعة الأولويات المحدّدة في الاستعراضات ودعمها.
- اتخاذ مبادرات لنشر الاستعراضات بطريقة مبسّطة كي يَسْهُل فهمها على عموم الناس.
- درس إمكانية رفع تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن تنفيذ خطة عام 2030.
- البحث في تبادل الاستعراضات والدروس المستخلَصة منها على المستوى الإقليمي.
- مأسسة عملية جمع المواد المخصصة للاستعراضات.
- الاستفادة من الدروس المستخلَصة من الاستعراض لتحسين الترتيبات المؤسسية وتعزيزها.
- البحث في اتخاذ قرارٍ بشأن إعداد استعراض للمتابعة وتقديمه.

الملحق 1: قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي

البند	الأعمال التحضيرية
1- أعمال التحضير والتنظيم الأولية	☐ رفع كتاب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي. ☐ توزيع المسؤوليات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له. ☐ تقدير الموارد اللازمة، وتحديدها. ☐ النظر في نطاق الاستعراض. فالبلدان مدعوّة لتقديم شرح موجز عن وضع **جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17** والتقدّم المُحرَز نحو تحقيقها. ☐ وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد المنجزات بالتوافق مع المُهل النهائية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتسليم الرسائل الرئيسية وتقرير الاستعراض والمواد السمعية والبصرية). ☐ مسح الجهات الفاعلة الوطنية (كالبرلمان، والوزارات المختصة، وهيئة الإحصاء الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، وغيرهم من أصحاب المصلحة). ☐ إعداد مسودة الاستعراض وتحديد الرسائل الأساسية. والتفكير في الرواية المُراد تعميمها من وراء الاستعراض: ما هي رواية بلدك مع التنمية المستدامة؟ ☐ توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما في ذلك الاستناد إلى الوثائق الوطنية المتداولة والتقارير المتعلقة بالاستعراضات السابقة. ☐ تكليف أحد بمهمة إعداد الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" والبيانات المصوّرة وما إليها، تمهيداً لتقديم الاستعراض.

البند	الأعمال التحضيرية
2- إشراك أصحاب المصلحة	☐ الاتصال بالإدارات الحكومية (الوزارات المختصة) والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسية، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال. ☐ وضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة تحدّد أبرز أصحاب المصلحة وسُبُل إشراكهم (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية). ☐ تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور لنشر السُبُل المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة، باستخدام خدمات الاتصال الحكومية ومواقع التواصل الاجتماعي وما إليها. ☐ التأكّد من بذل جهود هادفة تطال الفئات المهمّشة وتلك التي يُخشى أن تتخلّف عن مسيرة التنمية.
3- إعداد الاستعراض الوطني الطوعي	☐ مراجعة المواد الواردة وضمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات وما عداها من تقارير واستعراضات سابقة. ☐ متابعة العمل مع الزملاء في الحكومات/ومقدّمي المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي. ☐ البتّ في أسماء المشاركين في وُرش العمل التحضيرية على المستويين العالمي والإقليمي. ☐ إعداد مسودة أولية، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة. ☐ إعداد مسودة الرسائل الرئيسية (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 3 أيار/مايو 2023. ☐ إجراء مراجعة داخلية للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافية. ☐ تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيين.

البند	الأعمال التحضيرية
	☐ السماح للجهات المعنية بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن. ☐ تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغة الإنكليزية، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوباً/مستحباً. ☐ إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلاً) لإقراره والموافقة عليه. ☐ إرسال الاستعراض بنسخته الإلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 9 حزيران/يونيو 2023.
4- تقديم الاستعراض في المنتدى	☐ ملء استبيان من أجل تحديد الصيغة المفضّلة لتقديم العرض (جماعياً/فردياً) ومقدّم العرض وتشكيلة الوفد، قبل إعادته إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (يُحدّد الموعد النهائي لاحقاً) لتوفير معلومات عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى. ☐ إنتاج مواد مرئية لتقديمها في العرض، وتسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 16 حزيران/يونيو 2023. ☐ اختيار الرسائل الرئيسية لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت الضيق المحدّد لها في تلك السنة. ☐ اتخاذ الترتيبات اللوجستية بالتنسيق مع البعثة الدائمة في نيويورك.
5- متابعة الاستعراض الوطني الطوعي	☐ وضع خطة لنشر الاستعراض الوطني الطوعي على نطاق واسع. ☐ العمل على استخلاص المعلومات من فريق الاستعراض الوطني الطوعي والشركاء وأصحاب المصلحة. ☐ وضع خطة عمل/خارطة طريق لمتابعة التوصيات والنتائج التي خلُص إليها الاستعراض الوطني الطوعي. ☐ درس إمكانية اتخاذ قرار بشأن إعداد استعراض للمتابعة وتقديمه.

الملحق 2: مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية

المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة

أولاً- مقدّمة

إنّ الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تشكّل حجر الزاوية لجهود متابعة الخطة وأطر مراجعتها التي تُتوَّج بتقديم تقرير وطني وعَرضٍ حول ما آلت إليه من نتائج في المنتدى المذكور. تستمدّ تلك الاستعراضات أهميتها القصوى من أنها تتّبع آليات مراجعة شاملة وتشاركية وشفافة ومعمّقة على المستويين الوطني ودون الوطني، متى ارتكزت إلى أدلة ثابتة، وتخلُص إلى دروس وحلول والتزامات ملموسة، في ما لو تبعتها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تسعى هذه المبادئ التوجيهية المشتركة إلى تدعيم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وكان الأمين العام قد أعدّها بصيغتها الأولية في كانون الأول/ديسمبر عام 2015[21]. ثمّ خضعت تلك المبادئ لأولى عمليات التحديث في كانون الأول/ديسمبر 2017 وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 كي تعكس الدروس المستخلَصة خلال العامين المتعاقبين، في ما جرى آخر تحديث لها في كانون الثاني/يناير 2021 لتأخذ في الحسبان التجارب المستمَدة من الدورة الأولى للمنتدى[22]. تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة[23].

تنطبق المبادئ التوجيهية على إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الأولى واللاحقة. وفي إطار عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، الذي تمّ إطلاقه في معرض قمة الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد

---

[21] راجع ملحق تقرير الأمين العام حول المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، A/70/684.

[22] راجع الفقرة 8 من القرار 70/299 الصادر بتاريخ 29 تموز/يوليو 2016.

[23] تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أصدرت أيضاً المبادئ التوجيهية لفِرَق الأمم المتحدة القُطرية بشأن إعداد تقارير الأمم المتحدة حول النتائج القُطرية. وإذا كانت تلك المبادئ تأتي استكمالاً لمبادئ الأمين العام المعمول بها حالياً بشأن الاستعراضات الطوعية، فلا بدّ من التذكير بأنّ الاستعراضات الوطنية الطوعية تختلف عن التقارير القُطرية في ما يتعلق بالنتائج.

برعاية الجمعية العامة) في أيلول/سبتمبر 2019، تقوم بلدان عديدة اليوم بإعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة، ما يمنح جميع البلدان فرصة جديدة وفريدة للتعلُّم من بعضها البعض حول كيفية إطلاق مسار طموح ومتسارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك تشكّل الاستعراضات الثانية واللاحقة للبلدان التي تقدّم تقاريرها مناسبةً لتبادل المعارف، وتعزيز المساءلة والشمولية، وزيادة التقارير اتّساقاً على مختلف المستويات الحكومية، والإفصاح عن حاجتها المتزايدة لدعم محدّد من الشركاء الخارجيين.

ثانياً- المبادئ التوجيهية

حدّدت الدول الأعضاء في الفقرة 74 من خطة عام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية بمكان مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولمّا كانت الملكية الوطنية هي العامل الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفّذة على الصعيد الوطني ستشكّل الركيزة التي تستند إليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول؛

(ب) سترصد التقدّم المُحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل والمترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدّم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزّز عنصرَيْ التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية؛

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفّافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ؛

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركّز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للإهمال؛

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور

الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفّف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية؛

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات وطنية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية؛

(ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجّه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نُظُم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل؛

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعدّدة الأطراف.

ثالثاً- التقرير المعدّ لأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى شكلاً ومضموناً

إن الدول مدعوّة لأن تُعدّ تقاريرها وفق الصيغة المستعرَضة أدناه، ما يسمح بإعطاء فكرة عامة عن حصيلة المتابعة لخطة عام 2030 ويعزّز الاتّساق وإمكانية المقارنة ما بين التقارير الواردة من مختلف البلدان، وكذلك ما بين تقارير الاستعراضات الثانية واللاحقة الواردة من كافة البلدان. هذا فضلاً عن أنّ ذلك يفيد عملية المراجعة ويلخّص الانطباعات المتكوّنة عن آلية التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. يُطلَب من الدول أيضاً أن تفي كلّ بند من البنود المقترَحة حقّه.

1- **البيان الافتتاحي:** يُبرِز البيان الذي يستهلّ به رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو أي مسؤول حكومي رفيع المستوى التقرير، التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، وكيفية استجابة الحكومة لطبيعة التحولات الطارئة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إن من خلال خططها التنموية الوطنية أو استراتيجياتها أو سياساتها أو أيّ وثائق أخرى ذات صلة، بما فيها السياسات القطاعية وإجراءات العمل والخطط المالية المحدّدة. قد يتطرق البيان إلى المحصلات والنتائج التي تحققت منذ إقرار خطة عام 2030، محدِّداً الخطوات التي يعتزم البلد اتخاذها لتسريع تنفيذ الخطة المذكورة كجزءٍ من إعلان عقد العمل والإنجاز الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر القمة حول أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، فضلاً عن عشرة التزامات سياسية[24]. يمكن أيضاً أن يربط هذا

[24] الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، وقد أُقِرّ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (https://undocs.org/ar/A/RES/74/4).

البيان خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 بخطة عام 2030 والتدابير الملموسة المتخَذة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم إهمال أحد والتقدّم باتجاه مجتمع أكثر مراعاةً للمساواة. بإمكان الاستعراضات الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة أن تسلّط الضوء على الخطوات الرئيسية المتخَذة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ التقرير السابق، مع التركيز على الفئات المصنّفة على أنها الأكثر ضعفاً.

2- **النقاط البارزة:** وهي خلاصة من صفحة أو صفحتين تُبرِز الآتي بإيجاز:

- عدد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تمّ تقديمها سابقاً في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأبرز التغييرات الطارئة منذ آخر استعراض.
- العناصر الأساسية لعملية الاستعراض على المستوى الوطني.
- وضعية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى بيانات إحصائية، من خلال استخدام مؤشرات الأهداف قدر الإمكان واستعراض عوامل النجاح والفشل في تحقيق التقدّم المنشود.
- التحديات المستجدة والناشئة المتعلقة أيضاً – إنّما غير المحصورة– بجائحة كوفيد-19 والتمييز واللامساواة، وتأثيرات تغيُّر المناخ، وسواها من المشاكل ذات الصلة.
- طريقة تجاوب الحكومات مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة، ومدى إسهام هذا التجاوب في تسهيل المبادلة وتسريع التنفيذ.
- كيفية تجاوب الحكومات مع مبدأ عدم إهمال أحد، في ما يتعلق ضمناً بالمساواة بين الجنسين.
- مَثَلين أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلَصة التي قد يصلح تطبيقها في بلدان أخرى. من المستحسن أن تتمحور الأمثلة حول التدابير القادرة على إحداث تحوّلات، نظراً إلى أوجه الترابط والتفاعل بين أهداف التنمية المستدامة.
- مَثَلين أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلَصَة التي قد تصلح لبلدان أخرى، مع أفضلية التركيز على التدابير ذات الإمكانات التحويلية، نظراً إلى الترابط والتآزر القائم بين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. يمكن أن تتخلّل التقرير أطرٌ تتوسّع في تلك الأمثلة.

- مَثَلين أو ثلاثة أمثلة عن التحديات الماثلة أمام أيّ بلد يهمّه أن يطّلع على تجارب الأطراف الأخرى في مواجهتها، أكانت بلداناً أو أصحاب مصلحة، بمن فيها منظومة الأمم المتحدة.

- المبادرات الوطنية التي تتطلّب دعماً على صُعُد الإدارة المالية، وبناء القدرات، والمشورة في مجال السياسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا وعقد الشراكات، وسواها؛ على أمل أن تفضي تلك المبادرات إلى حشد الدعم من خلال التعاون الدولي وتواصل التعاون/التوأمة مع بلدٍ آخر أو أكثر.

3- **المقدمة:** تتطرّق بإيجاز إلى نتائج الاستعراض الرئيسية وسياقه العام وأهدافه، مشدّدةً على أهمّ العناصر التي يخلُص إليها التقرير. وتتناول باختصار أبرز سِمات ظروف البلد في ما يتعلّق بخطة عام 2030، ودورة الاستعراض الوطني، ومدى استخدام التقارير الوطنية المتداولة للآليات الإقليمية والدولية وكيفية استخدامها. تبيّن المقدمة أيضاً مدى انعكاس خطة عام 2030 في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي أطر التمويل والموازنة، ونجاح هندسة السياسات في دعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) محدِّدةً السياسات والآليات التي سمحت بهذا التكامل. فضلاً عن ذلك، قد تشير المقدّمة إلى أوجه الترابط مع الاتفاقات الدولية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ وإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث، ومسار ساموا، وبرنامجَيْ عمل فيينا أو اسطنبول، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وغيرها. واصفةً كيف أنّ التفاعل بين تلك الاتفاقات ضمن الخطط الوطنية يؤدّي إلى تحقيق عدة أهداف بشكل فعّال. قد تتوقف مقدمة الاستعراضات الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة سريعاً عند العناصر التي تغيّرت منذ الاستعراض السابق، مشيرةً إلى القسم الذي يتعمّق في شرحها.

4- **منهجية العمل وعملية التحضير للاستعراض:** قد يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمَدة لإنجاز الاستعراض محدِّداً نطاقها وعمقها وقيودها، وكيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمَدّة من خطة عام 2030، بما في ذلك الفقرة 74. يتضمّن أيضاً معلومات عن الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني، مبيّناً مثلاً كيفية مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى وكيفية انتهاج مقاربة حكومية شاملة للعمل في سائر القطاعات والمؤسسات باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة[25]؛ وذاكراً مدى مشاركة المجالس البرلمانية، ومساهمة مؤسسات التقييم/الإشراف الوطنية أو تلك المعنية بحقوق الإنسان؛ والآليات المتّبَعة لإشراك المجتمع المدني بشكل جدي وفعّال، ومدى إشراك ممثلين

[25] تحت هذا العنوان، قد تود البلدان أن تبلّغ عن الترتيبات الوطنية المتخَذة من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وعن حجم التعاون مع الهيئات الحكومية التي أُنشئت بغرض تنسيق آليات التبليغ إلى الأجهزة الدولية والإقليمية الأخرى.

عن الفئات الضعيفة والأوساط الأكاديمية وقطاعَيْ الشباب والأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، والفِرَق القُطرية للأمم المتحدة في هذه العملية، عند تواجدها. قد يتناول هذا القسم أيضاً مسار النقاش الذي دار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية حول التقرير الوطني المقرّر عرضه في المنتدى السياسي، والجهات التي شاركت فيه، واصفاً آلية الجمع بين التقارير الصادرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن خطة عام 2030. قد ترتئي البلدان التطرق إلى أيّ استعراضات محلية طوعية قامت بها أو الإجراءات التي اتخذتها المدن، والإضاءة أيضاً على أيّ منصات اجتماعية تمّ استخدامها لإشراك أصحاب المصلحة. كما قد ترغب في التوسّع هنا في النُهُج المبتكرة الأخرى المعتمَدة لإشراك أصحاب المصلحة. أمّا البلدان التي تقدّم استعراضاتها الثانية واللاحقة فبإمكانها تفادي التكرار غير المجدي، من خلال التركيز بالدرجة الأولى على كيفية استناد التقرير على الاستعراضات السابقة، وأوجه الاختلاف بين منهجية الاستعراض الراهنة والمنهجيات السابقة معللةً أسبابها، وكيفية إسهام الاستعراض في زيادة الوعي حيال خطة عام 2030 على المستوى الوطني، بين أبناء الشعب تحديداً.

5- **السياسات والبيئة التمكينية:** في إطار الاستعراضات الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة، قد تبيّن العناصر الواردة أدناه إلى أيّ مدى تواصلت الجهود المبذولة منذ الاستعراضات السابقة، أو طبيعة التغييرات التي تمّ إدخالها، أو كيف تمّ الإيفاء بالالتزامات التي تضمّنتها الاستعراضات السابقة. يمكن تناول كافة الفقرات التالية، مع تفادي ازدواجية المعلومات.

(أ) ضمان الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية. يتحدّث الاستعراض عن السُبُل التي اعتُمِدت لإشراك بعض أصحاب المصلحة، كالحكومات الوطنية والمحلية؛ والهيئات التشريعية؛ وأجهزة الرقابة/التدقيق الوطنية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة؛ كما يشارك الجمهور والمجتمع المدني والقطاع الخاص باستمرار في تنفيذ واستعراض خطة عام 2030، بأهدافها ومقاصدها. ويتطرق الاستعراض إلى سُبُل مشاركة ومساهمة مختلف الفئات، لا سيما النساء والشباب، فضلاً عن الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين والسكان الأصليين واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين وسواها من الفئات الضعيفة في البلد في تنفيذ الخطة، وإلى تيسير إشراك المواطنين بشكل مباشر. بإمكان البلدان التي تقدّم استعراضاتها الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة أن تشرح كيف تطورت لديها ملكية الأهداف منذ الاستعراض الأول، محدّدةً الجهود المطلوبة للحفاظ عليها أو تعميمها، وأن تتحدث عن كيفية تأثير ذلك على مشاركة أصحاب المصلحة. يصلح استخدام الأطر ضمن التقرير للإضاءة على جهود أصحاب المصلحة.

(ب) إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية. يبيّن الاستعراض كيف ساهم إدراج تلك الأهداف بشكل متزايد ضمن تشريعات البلد وسياساته وخططه وموازناته وبرامجه، بما فيها استراتيجية التنمية المستدامة، عند توافرها، في تنفيذ الأهداف والمقاصد بنجاح، متحققاً من مدى اتساق السياسات وترابطها[26]. ولهذه الغاية، يُطلَب من البلدان أن تحدّد بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها عند تنفيذ تلك الأهداف عموماً، والسُبُل الكفيلة بالتغلّب عليها بحسب رأيها. قد يُطلب منها تحديداً أن تكشف عن سُبُل التنسيق بين صنّاع السياسات من خلال الآليات الوطنية للتخطيط ووضع الموازنات والإجراءات المالية والاستثمارية، من أجل التصدي بشكل أعمق وأسرع وأكثر طموحاً مثلاً للتحديات الماثلة أمام اقتصاداتها. إن البلدان مدعوّة، حتى في ظلّ البيانات الناقصة، أن تُجري قدر الإمكان تحليلاً لأسباب التحديات الناشئة عن تنفيذ تلك الأهداف والسُبُل الممكنة للمضي قدماً بتنفيذها، بما في ذلك كيفية إشراك مختلف الجهات الفاعلة للمساعدة في سدّ هذه الفجوة. بإمكان البلدان أن تستعرض المساعي التي بذلتها المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية تنفيذاً لخطة عام 2030 وكيف دعمت بدورها تلك المساعي، وأن تشير أيضاً إلى أبرز الجهود التي قامت بها بعض السلطات المحلية والجهات غير التابعة للدولة لتنفيذ الأهداف، بالإضافة إلى دور الأوساط العلمية والأكاديمية في تقديم المشورة للحكومات والفوائد المتوخاة من الشراكات المعقودة بين أصحاب المصلحة المتعدّدين. جديرٌ بها أيضاً أن تراعي المنظور الجنساني في كلّ مفاصل التقرير.

(ج) تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. قد يشرح الاستعراض كيفية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن آلية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحوٍ يعكس هذا التكامل، بما في ذلك تحليل أوجه الترابط القائمة فعلياً بين الأهداف والمقاصد والدروس المستخلَصَة بهذا الشأن. قد يتضمّن أيضاً تحليلاً للتقدّم الحاصل والمبادرات المتعلقة بالموضوع المقرر أن يناقشه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تلك السنة.

(د) عدم إهمال أحد. يقيّم الاستعراض أيضاً مدى النجاح في تعميم هذا المبدأ ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكيفية ترجمته إلى أفعال ملموسة لمعالجة مشكلة عدم المساواة والتمييز، وإلى جهودٍ فعلية تضمن المشاركة الشاملة والفعلية في مسيرة تنفيذها. وفي هذا الصدد، قد يشرح الاستعراض بالتفصيل آلية تحديد الفئات الأكثر عرضة للإهمال والأشد ضعفاً بما في ذلك من خلال تحسين

[26] في هذا السياق، قد يشرح الاستعراض كيفية إدراج التحاليل والتوجيهات والتوصيات التي أفضت إليها الآليات الإقليمية والدولية ضمن الأطر والسياسات الوطنية، دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وسُبُل إشراك تلك الفئات في إيجاد الحلول، وكذلك السياسات والبرامج التي وُضِعَت قيد التطبيق لتلبية احتياجاتها ودعم المساعي الآيلة لتمكينها. لذلك، يُطلب من البلدان ألاّ تحدّ نفسها بالسياسات الاجتماعية بل أن تتوجّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثّر على أوضاع الفئات المهمّلة بشكل أكبر، موفّرةً الدعم اللازم لإدماج الجميع اجتماعياً واقتصادياً بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو سواه، مع الاهتمام بشكل خاص بسُبُل تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود المحلية والمساعدة في إحقاق حقوق الإنسان.

(هـ) الآليات المؤسسية. يقدّم الاستعراض معلومات عن تطوّر الإطار المؤسسي في البلد على ضوء خطة عام 2030، مبيّناً كيف يُصار إلى حشد اهتمام مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، بمن فيهم ممثلو الفئات الضعيفة، بخطة عام 2030، ومراعاة آراء تلك الأطراف بشأنها. قد تلجأ البلدان أيضاً إلى تضمين الاستعراض معلومات عن شكل التقدّم الذي تحرزه المؤسسات والآليات على صعيد التنسيق والدمج اللازمين لتنفيذ خطة عام 2030، وتحليل تفاعلها وتعاونها، بما في ذلك خططها المشتركة، مع الأجهزة الوطنية المعنية كهيئات التخطيط الوطنية أو أجهزة الرقابة أو الآليات الوطنية المتّبعة للإبلاغ والمتابعة. يمكن أن يشرح هذا القسم كيف تضمن البلدان فعالية وشمولية الآليات المؤسسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية إخضاعها للمساءلة وتوفير التمويل اللازم لها، وأن يتحدث عن سُبُل استنهاض المؤسسات حول تلك الأهداف بنجاح وتعزيز التعاون المنهجي وتحسين طريقة عملها بما يجعلها أكثر استجابة وشمولية وشفافية وعرضة للمساءلة، ويتحدث كذلك عن سُبُل توثيق التعاون وإحداث التغيير لضمان ترابط السياسات وتكاملها في سائر القطاعات الحكومية. قد يتضمّن الاستعراض معلومات عن كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) توخياً لاتّساق تنفيذ خطة عام 2030 ومراجعتها. فيتحدّث هذا القسم عن الخطوات المتخَذة لضمان جمع وتبادل وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات والتحاليل ذات الصلة بشكل منهجي في مختلف القطاعات، وعن إسهام تلك الخطوات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم إهمال أحد. من المفيد أن يتطرّق الاستعراض إلى الآليات التي تسمح للبلدان بمراجعة التقدّم المُحرَز نحو تنفيذ الأهداف، بما فيها آليات رصد السياسات والتدابير وتقييمها، وأن يُبيّن أيضاً مدى وسُبُل إحاطة العملية الجارية بجهود التحضير والمتابعة، كأن يتحدث عن إعداد التقارير الوطنية حول الأهداف بدعمٍ من الفريق القُطري للأمم المتحدة، عند تواجده، فضلاً عن إعداد تقارير الدول الإقليمية أو الدولية.

(و) المسائل البنيوية والإجراءات التحوّلية. كلّ بلد مدعوٌّ لأن يرفع تقريره بشأن المشاكل الهيكلية ذات الصلة أو العوائق التي يصطدم بها عند تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك العواقب الخارجية التي قد تترتّب على اقتصاده ومجتمعه جرّاء السياسات المحلية التي تنتهجها بلدان أخرى وتأثير سياساته الخاصة على البلدان الأخرى. يمكن أن يسلّط الضوء على السياسات التحوّلية أو الأدوات أو التغييرات المؤسسية التي تَسَلّح بها من أجل مواجهة تلك المشاكل أو العوائق وتجنّب المفاضلة بين الأهداف. يمكن اعتبار تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام 2019 كمصدر إلهام يشرح كيفية تحديد المنافذ والرافعات للإجراءات التحوّلية التي تقود إلى تحقيق خطة عام 2030.

6- التقدّم المُحرَز باتجاه الأهداف والمقاصد وتقييم السياسات والتدابير المتخَذة لغاية يومنا هذا: تُشجَّع البلدان على تقديم معلومات موجزة عن التقدّم المحرز باتجاه تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. لذلك، من الأفضل أن تحلّل الصعوبات الأساسية التي واجهتها عند تحقيق تلك الأهداف وسُبُل التغلب عليها، بالاستناد إلى البيانات الواردة في ملحق الإحصاءات، فضلاً عن سُبُل تعزيز المشاركة الشاملة لمواجهة تلك التحديات. فيبيّن الاستعراض ما إذا كان قد تمّ تحديد منطلقات الأهداف، ويقيّم الفجوات الأساسية المرصودة، ويعاين السياسات والتدابير المتخَذة لغاية تاريخه، محدِّداً العوائق المتبقية. كذلك تُشجَّع البلدان على مراجعة الأهداف الـ 17 كلها، مع إمكانية التوسّع في البعض منها بهدف إبراز السياسات المبتكرة الرامية إلى تحقيقها مثلاً، أو الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضةً للإهمال، أو عرض بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدةً تحديداً لتعليم الأقران في سياق دولي أو إقليمي. عند البحث في الأهداف، قد يركّز الاستعراض على الاتجاهات السائدة والنجاحات والتحديات والمشاكل الناشئة والدروس المستخلَصة، مقيِّماً التدابير المتخَذة لسدّ الفجوات ومواجهة التحديات. وقد يساعد في تحديد الثغرات، والحلول، والممارسات السليمة، وأوجه التفاعل والمبادلة، والآثار الجانبية، والمجالات التي تتطلّب المشورة والدعم من البلدان أو المؤسسات الأخرى. يمكن أن يتوقف الاستعراض عند المؤشرات العالمية المتفق عليها بخصوص أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، علماً أنّ بعض البلدان قد ترتئي أيضاً استكمالها بمؤشرات وطنية وإقليمية. من الضروري أن ترتكز الاستنتاجات التي يخرج بها هذا القسم على الأدلة التجريبية المذكورة، كي يُقاس التقدّم المحرز بمعطيات ملموسة. أمّا البلدان التي تقدّم استعراضاتها الوطنية الطوعية الثانية واللاحقة فقد تسلّط الضوء على التقدّم المحرز منذ العرض السابق، مبيّنةً الجهود الخاصة التي قامت بها لاحتواء نتائجه وتحديد الخطوات التالية والتغلّب على الصعوبات المرصودة في الاستعراض السابق. بإمكان البلدان أن تذكر أيضاً الإجراءات المناسبة التي تعتزم اتخاذها في القريب العاجل وعلى مدى السنوات المقبلة للتقدّم بسرعة نحو تنفيذ خطة عام 2030، انطلاقاً من نتائج

استعراضها الوطني الطوعي والتحديات التي رصدها، وبنتيجة عقد العمل والإنجاز الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر القمة لأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019.

7- **التحديات المستجدة والناشئة:** قد يتناول هذا القسم كيفية تعافي البلد من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الخطط والتدابير الملموسة المتخَذة لإعادة البناء بشكل أفضل، مع ضمان أن تعزّز إجراءات التعافي التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة وأن تطال الفئات الأكثر عرضةً لخطر التهميش المتزايد، وتقوي القدرة على الصمود بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يمكن أن يتناول أيضاً التحديات المستجدة والناشئة، كانعدام الأمن الغذائي، والهجرة، والصراعات العنيفة، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، وتأثيرات تغيُّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى تقييم الآثار السلبية، ينبغي أن يتضمّن القسم بُعداً تحليلياً ونظرة استشرافية لناحية مناقشة السياسات والتدابير المتعلقة بتحسين سُبُل التعافي، والتصدي لأيّ ممانعة هيكلية أساسية، وتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها مستقبلاً عند مواجهة جائحة أخرى أو كارثة مماثلة، مع التركيز على عدم إهمال أحد. قد يكون للتحديات المستجدة والناشئة انعكاسات على جميع أهداف التنمية المستدامة أو بعضها، وتؤدي إلى بروز فئات ضعيفة جديدة أو تعزّز تهميش بعض الفئات المعرضة أصلاً لخطر الإهمال. يمكن أن يحلّل هذا القسم تلك الانعكاسات ومكامن الضعف، بمشاركة شاملة وبنّاءة من أصحاب المصلحة.

8- **آليات التنفيذ:** انطلاقاً من التحديات والاتجاهات المبيّنة أعلاه، قد يناقش الاستعراض سُبُل تعزيز آليات التنفيذ (التمويل، التكنولوجيا، بناء القدرات، وغيرها)، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد المطلوبة لتنفيذ خطة عام 2030، من خلال النظر إلى مجموعة كاملة من مصادر التمويل (العام/الخاص، المحلي/الدولي) وآليات التنفيذ التي لا طابعَ تمويلياً لها، كتطوير القدرات والحاجة إلى البيانات والتكنولوجيا والشراكات. قد يتضمّن الاستعراض أفكاراً وتجاربَ تشرح كيفية مواءمة خطط التعافي وبرامج تمويله مع أهداف التنمية المستدامة (خطط الدعم وخطط الاستثمار وإعادة هيكلة أشكال الدعم، بالإضافة إلى تحليل إعادة تخصيص اعتمادات الموازنة بغية ضمان معالجة مكامن الضعف وتبادل الخبرات حول ما يصلح تطبيقه في هذا المجال). قد تتوسّع البلدان في استراتيجياتها التمويلية أو إطار التمويل الوطني المتكامل عند الاقتضاء، والسياسات والإصلاحات المناسبة التي تعتمدها لتمويل استراتيجياتها. فتشير استعراضاتها إلى سُبُل مواءمة النُظُم المالية والبيانات الإحصائية والموارد الموزّعة مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة عام 2030 وتعهّدها بعدم إهمال أحد. فتتناول مساهمة القطاع الخاص عند الحديث عن حشد الموارد المحلية، وتجارب البلدان مع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، عند تطبيقها. يُطلب من البلدان أيضاً أن تتطرّق إلى موضوع التكنولوجيا

وتحدّد احتياجاتها الفعلية على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات والبيانات، وتطلب الدعم الخارجي لتحسينها عند الاقتضاء، فضلاً عن مساهمة الشراكات المعقودة مع عدة جهات معنية. كذلك يمكنها أن تعطي فكرة عامة عن آليات الهيكلة والتنسيق المؤسسية (داخل الحكومة ومع سواها من أصحاب المصلحة) التي تساعد في تنفيذ استراتيجية التمويل. يُتاح للدول المانحة بدورها أن تشرح كيف راجعت توجيهاتها للتعاون الإنمائي بهدف مواءمتها مع خطة عام 2030. كما يُتاح للبلدان أن تفكّر في ربط استعراضاتها الوطنية الطوعية بمشاركة البلد في منتدى تمويل التنمية الذي ينظّمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتبادل التجارب الوطنية حول سُبُل التنفيذ في معرض المنتدى. أمّا البلدان التي تقدّم استعراضاتها الثانية واللاحقة فيمكنها التركيز على التغييرات التي طرأت ما بين الاستعراض (الاستعراضات) الراهن والسابق في المجالات المذكورة أعلاه.

9- **الخاتمة والخطوات المقبلة:** انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يمكن للبلد أن يوجز الخطوات التي يعتزم اتخاذها لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030، خاصةً في إطار عقد العمل والإنجاز الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وضمن الجهود المبذولة من أجل التعافي الشامل والمرِن من جائحة كوفيد-19، بما يتطلبه من دعم محدد. كما يمكن للبلد أيضاً أن يشرح كيف يعتزم الحفاظ على زخم التنفيذ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من خلال نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية ونتائجها، وإقامة شراكات جديدة والالتزام بتسريع العمل وتنفيذ سياسات أو برامج واقعية. أخيراً، قد يكشف البلد عن الدروس التي استخلصها من عملية الاستعراض وكيفية الاستفادة منها في إطار الجهود المتواصلة لتنفيذ الخطة، وعن الدعم الذي يلزَمه مستقبلاً للتحضير لها. لا بدّ من أن تكون الخطوات التالية واقعية قدر الإمكان للسماح بمتابعة هادفة في الاستعراضات الوطنية الطوعية اللاحقة أو الوثائق المرتبطة بها.

10- **الملاحق:** إن البلدان مدعوة لأن تضيف ملحقاً يحتوي بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحدّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. يمكنها أن تحدّد إذا كانت إحصاءاتها، بما فيها إحصاءاتها وبياناتها المفصلّة حسب الجنس، مستمدّة من منظومة الإحصاءات الوطنية، كاشفةً عن الثغرات الرئيسية الملحوظة في الإحصاءات الرسمية المتداولة حول المؤشرات. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملحقات إضافية تستعرض فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدّماً على صعيد تنفيذ خطة عام 2030، وملحقاً تتناول فيه تحديداً أوجه الترابط القائمة بين الأهداف والمقاصد فضلاً عن تأثيرات الإجراءات الوطنية (الآثار غير المباشرة) على المشهد العالمي. ويمكن أن تُدرج قائمة بسائر الجهات

الفاعلة التي ساهمت في إعداد التقرير وأن تُفرِد ملحقاً للتعليقات الواردة بشأنه من أصحاب المصلحة. لا مانع من أن ترسِل البلدان، إن شاءت، تقارير أخرى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كي تنشرها على صفحتها الوطنية ضمن قاعدة البيانات المخصصة للاستعراضات الوطنية الطوعية، بما فيها التقارير التي يقدّمها أصحاب المصلحة استكمالاً للاستعراض.

رابعاً- تقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، أكانت افتراضيةً أم مختلطة، ونظراً لضيق الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد تودّ البلدان بالتالي أن تدرس جملة خيارات عند تقديم عروضها في المنتدى:

- تسليم تقريرها الخطي قبل انعقاد المنتدى بفترة طويلة تمهيداً لإجراء نقاش تفاعلي موضوعي بشأنه.
- التركيز على الرسائل والدروس الرئيسية المختارة من الاستعراض الوطني الطوعي، من أجل التعلُّم من الأقران خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- استخدام الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" ومقاطع الفيديو الهادفة والمركّزة وعرض البيانات بمواد بصرية لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (كعملية التحضير للاستعراض الوطني الطوعي، وأوجه الترابط، والأولويات، والمستجدات، والتقدّم، والتحديات) ضمن وقت قصير للغاية؛ من المهم أن تركز تلك الأدوات على تنفيذ خطة عام 2030 وعدم إهمال أحد.
- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني والشباب والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقطاع الخاص، لتِبيان مساهمتها في الاستعراض الوطني الطوعي وآرائها بشأن التقدّم المُحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.
- ضمان التوازن بين الجنسين عند وجود فريق من المتحدثين.
- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلُّم من الأقران.
- الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال لنقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزّز القدرة على التعلُّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات. في سياق العروض الافتراضية أو المختلطة، لا بدّ من الحفاظ على إمكانية الحوار بعد العرض.

- التفكير فعلياً في استغلال المنتديات الإقليمية التي تُعقَد بشأن التنمية المستدامة في المناطق الخمس، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أشكال التقدّم والتحديات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمّل في سُبُل متابعتها.

الاعتبارات الهامة الأخرى:

إنّ "مجموعة البلدان الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية والمعنية بمتابعة ومراجعة خطة عام 2030" التي أنشأها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستقوم بالتحضير للنقاشات التي تدور حول استعراضات معيّنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

يتمّ تشجيع البلدان على تقديم تقاريرها المكتوبة قبل شهر على الأقل من انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتكون متاحة للجميع في قاعدة بيانات الاستعراضات الوطنية الطوعية.

يتعيّن استخدام أسماء الدول/التسميات الرسمية للأمم المتحدة في تقارير الاستعراضات من أجل نشرها على موقع الأمم المتحدة عبر الإنترنت.

البلدان المشارِكة في تقديم العروض مدعوةٌ لمراعاة التوازن بين الجنسين ضمن فريق العرض.

قد تودّ البلدان أيضاً دراسة أفضل السُبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة حول استعراضاتها، من خلال المشاركة الفعلية في أنشطة معيّنة وفي مختبرات الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتنظيم أنشطة على هامش المنتدى بالتشارك مع بلدان أخرى.